الجلسة الأربعة والخمسون بعد المائة

- **التاريخ** : الثلاثاء 19 صفر 1421 (23 ماي 2000).
- **الرئاسة** : السيد مصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ثلاث ساعات و17 دقيقة ابتداء من الثالثة والربع بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفوية.

❖❖❖

السيد مصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

حضرات السادة الوزراء،

حضرة السيدة المستشارة المحترمة،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

أفتتح الجلسة عملا بأحكام الفصل 56من الدستور ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة الأسئلة السادة المستشارين وأجوبة السادة الوزراء عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليحيط المجلس علما بما توصل به من مراسلات.

السيد أحمد الحصايني أمين المجلس.

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس بمشروع القانون المالي لفترة الممتدة من 1 يوليوز إلى 31 دجنبر 2000 الأسئلة فوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 16 ماي إلى 23منه سنة 2000، عدد الأسئلة الشفوية 26 وعدد الأسئلة الكتابية 22، عدد الأسئلة الشفوية التي تم تحويلها 3، عدد الأسئلة الشفوية التي تم سحبها 7.

كما توصلت رئاسة المجلس من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بطلب احاطة المجلس علما بقضية طارئة، كما توصلت أيضا رئاسة المجلس بنفس الطلب من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، وتوصلت رئاسة المجلس بنفس الطلب من الفريق الكونفدرالي، كما توصلت رئاسة المجلس بنفس الطلب من فريق الاتحاد الدستوري.

انتهى السيد الرئيس وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الأمين،

إذن أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار إحاطة المجلس .. نقطة نظام ؟

المستشار السيد عبد الاله العلمي :

السادة أعضاء المجلس المحترمين،

سبق لي وأن تقدمت بسؤال آني حول قضية المواطنين المغربيين المعتقلين بأحد السجون ببرشلونة وذلك منذ 1991، حيث توفي مؤخرا السيد عبد الرزاق منيب وذلك يوم 26 أبريل الماضي.وبقي السيد أحمد طموحي معتقلا لحد الآن.

إنني أتأسف لغياب الحكومة في الجواب عن هذا الموضوع بالرغم من قبوله من طرف لجنة الأسئلة الآنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

فعلا أحيل هذا السؤال الآني على الحكومة ولم نتوصل لحد الآن للإجابة عليه. نقطة نظام للمستشار السيد أحمد الشرقاوي.

المستشار السيد أحمد الشرقاوي :

شكرا السيد الرئيس.

تقدمت بسؤال آني يكتسي صبغة استعجالية في قطاع التعليم، هاد الموضوع اللي خلف استياء كبير وتدمر كبير لدى آباء وأولياء التلاميذ لإقليم معين، وهاد الموضوع هذا اللي كيتمثل في عدم تسجيل واحد الشريحة كبيرة من التلاميذ اللي كانوا كيوفدوا على نيابة الحي

الحسني عين الشق، هاذي مدة 12 أو 13 سنة ، إلا أن آباء أولياء التلاميذ فوجئوا هذه السنة بحرمان هاد الفئة من التلاميذ من التسجيل.

السيد الرئيس :

نقطة نظام أو سؤال؟

المستشار السيد أحمد الشرقاوي :

هذا سؤال قدمناه يوم 12 واستغرب لماذا لم يدرج ضمن الأسئلة الآنية في هاد النهار؟

شكرا.

السيد الرئيس :

الرئاسة لم تتوصل بأي جواب من الحكومة.

نقطة نظام للمستشار المحترم وقبلها كلمة للسيد الوزير.

السيد اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد الرئيس فقد أود أن أقول بأن ليست الحكومة هي التي تبرمج الأسئلة فنتسلم طبعا الأسئلة وعلى المكتب أن يقوم بإدراجها ونحن رهن إشارة المجلس إذا ما طلب منا أن نأتي للجواب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

السيد الوزير،

جميع الأسئلة تبعث إلى الحكومة، إلى السيد الوزير الأول وننتظر الجواب نحن كمجلس.

نقطة نظام للأخ الشايب المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن الشايب :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

لقد سبق أن تعرضنا في اطار نقطة نظام الأسبوع الفارط حول غياب السيد وزير الفلاحة للمرة الخامسة أو الأسبوع الخامس ومع الأسف نسجل غياب اليوم السيد وزير الفلاحة للأسبوع السادس. نطالب باحترام القانون الداخلي ديال مجلس المستشارين، أطالب بهذا الحق الدستوري في حضور الوزير وخاصة كما سبق أن أشرنا إليه، نعيش حالة جفاف حادة ويجب أن يكون وزير الفلاحة المعني بالأمر دائما حاضرا بيننا لنراقب السير العادي للبرنامج الحكومي في هذا المجال.

وشكرا السيد الرئيس

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار،

بلا شك أن السيد وزير النقل ينوب عن وزير العلاقات مع البرلمان قد سجل هذه الملاحظة.

نقطة نظام ياالله سير السي نقطة نظام.

المستشار السيد عبد الرحمن أوشن :

شكرا السيد الرئيس،

نقطة النظام ديالي السيد الرئيس وهي مسطرية 100 ٪، وتتعلق بتسيير الجلسة، نحن مقبلون على واحد المجموعة ديال نقط إحاطة المجلس علما، بغينا من السيد الرئيس يطبق المسطرة بالحرف لأن علاش الجلسة ديالنا اليوم هي جلسة مخصصة طبعا كجلسات كل يوم ثلاثاء للأسئلة الشفوية 100 ٪، وبالتالي فجميع ما يمكن أن يطرح بجانب الموضوع ديال جلسة الأسئلة الشفوية ما خصوش ياخذ ما خصوش يكون على حساب الجلسة ديال الأسئلة الشفوية، ولذلك كنقول السيد الرئيس أنه نقطة الاحاطة اللي محددة في 3 الدقائق، الله يجازيكم بخير طبقوها لأنه لكي لا يتم حرمان واحد المجموعة ديال الإخوان المستشارين من الأسئلة ديالهم اللي كتجي لهم من وراء الساعة السادسة، اللي هي الساعة اللي كيتوقف فيها البث التلفزي المباشر، لذلك السيد الرئيس كنبغي الله يجازيكم بخير باش نكونوا حريصين على تطبيق القانون، وخاصة أن الكثير - مع كامل احترامي لنقط الإحاطة اللي غادي تجي - ما كنعرفوش المضامين ديالها، ولكن كنقول أنه الجلسة ديالنا هي جلسة الأسئلة الشفوية وخصنا نحترمو

الوقت المخصص للأسئلة الشفوية، وإلا راه كيوقع لنا واحد النوع ديال الارتباك في التسيير ديال الجلسة، علاش كيرقع هاد الارتباك لأنه كنلاحظو شي آخر الجلسة واحد المجموعة ديال الإخوان المستشارين اللي كيضطروا يرجئوا الأسئلة ديالهم إلى الأسابيع المقبلة. لماذا هذا طبعا؟ لأنه كناخذوا من الوقت المحدد لجلسة الأسئلة الشفوية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

نتمنى أن تكون هذه آخر نقطة نظام في هذه الجلسة.

السيد الوزير. الكلمة.

السيد مصطفى المنصوري وزير النقل (نيابة عن محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان)

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نيابة على زميلي وزير العلاقات مع البرلمان أريد أن أرد على هذه التساؤلات التي تهم الأسئلة الآنية.

أظن أن القانون الداخلي للمجلس واضح، فيما يخص الأسئلة الآنية هي الأسئلة التي تدرج على الحكومة وعلى الحكومة أن تجيب أو لا تجيب إذا رأت أن ليس هناك استعجال. وأكثر من ذلك السيد الرئيس فيما يخص السؤال الذي طرح والذي يهم وزارة الخارجية، هناك طوارئ تجعل الحكومة لا يمكن لها أن تجيب، وفي هذه الحالة بالضبط وزير الخارجية يتواجد في مصر مع جلالة الملك، ولا يمكن له أن يجيب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الوزير،

اذن أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار إحاطة المجلس بشيء طارئ، فليتفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله العلمي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

بالطبع توجهنا بإحاطة حول موضوع ديال الحادثة اللي وقعت السنة الفارطة واللي كتعلق بالخط الرابط بين فاس بين الرباط والدار البيضاء، وهي المتعلقة بالحادثة ديال القطارين ديال السلع.

حقيقة أننا أصبحنا نتساءل جميعا أن حادثة من هذا النوع تقع في المغرب، في الوقت اللي كنعوفو أن المكتب الوطني للسكك الحديدية أصبح من المكاتب المتقدمة في العالم من حيث التجهيزات ومن حيث جميع الأمور اللي كتعلق بالسير على السكك الحديدية، وأننا فوجئنا بهاذ الحدث، حقيقة هذه الحادثة حقيقة كنعتبروها حادثة ما كانش خصها تكون في هاد الوقت الراهن، لأننا في عهد التكنولوجيا وفي عهد التقدم وفي عهد الأموال الطائلة اللي صرفت، اللي صرف المكتب الوطني للسكك الحديدية باش يجهز راسوا بالإمكانيات ديال المراقبة، أن تقع حادثة من هاذ الشكل ولا سيما لو كون كانت حادثة بين قطارين يحملان المسافرين، كانت تكون أكبر كارثة في المغرب.

النقطة الثانية في هاذ الإحاطة بالطبع في إطار هاذ الإحاطة هو أنه وقعت الحادثة ووقف السفر في هاذ الخط هذا مدة ديال يوم وأنه حرم واحد العدد ديال الموظفين اللي كنعرفوهم أنهم كيعملوا في الرباط ويسكنون في الدار البيضاء أو العكس من ذلك. وأن الأمور مشت بطريقة عفوية، باستثناء الخبر اللي شفناه في الإذاعة والتلفزة، باستثناء هذا الخبر دازت الأمور عادية وكأنه لم يكن أي شيء في هذه القضية. لهذا كان واجبا أننا نوضعو هاذ الإحاطة على أساس أننا يجب جميعا أن نتحمل مسؤوليتنا في هذه البلاد على أساس أنه حادثة السير و من هاذ الشكل هاذي كان واجبا على الحكومة أن تأتي إلى البرلمان وأن تعطي توضيحا في هذه الحالة، لأن هذه ما شي حالة عادية جدا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة الآن لفريق الحركة الشعبية والأصالة المغربية، فليتفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي :

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

طبقا لمقتضيات الفصل 128 من القانون الداخلي لمجلسنا الموقر يشرفني أن أحيطكم علما أنه في الوقت الذي يقوم القضاء بواجبه في ملف المطاحن، هناك فئة من أرباب المطاحن الذين يستهدفهم القضاء تحاول استعمال كل الوسائل لاقبار هذا الملف عبر اتصالات ورسائل وعرائض، وذلك تأمينا لعدم إثارة قضية أخرى أمام القضاء ألا وهي الرسوم والواجبات الجمركية التي لم تؤدى إلى الخزينة العامة لحد الآن فيما يتعلق بالاستيراد المؤقت للقمح الطري، لذا فالمطلوب من الحكومة التزام الحياد وتسهيل مأمورية القضاء في البحث عن الحقيقة، لا فيما يخص الملف المعروض حاليا، ولا كذلك في الملفات الأخرى المصاحبة، ومنها كما قلت التملص لمدة سنوات طويلة من أداء العديد من الرسوم والواجبات الجمركية. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الكونفدرالي فليتفضل السيد المستشار رئيس الفريق.

المستشار السيد عمر الادريسي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيد المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، اخواني المستشارين،

خلال الأسبوع الفارط كانت هناك إمكانية وضع ماشي نقطة إحاطة ولكن عدة نقط إحاطة، لكن ارتأينا في الفريق الكونفدرالي أن نحيط المجلس ومن خلاله الرأي العام الوطني بما نعتبره حدثا خطيرا، أخطر مما كان من دواعي وضع عدة نقط إحاطة.

في الوقت الذي تعاني فيه سكان البوادي على اختلاف الشرائح الاجتماعية من عمال وفلاحين وأسرهم من آثار الجفاف، ورغم الاجراءات الهامة التي أقدمت عليها الحكومة بتوجيه من جلالة الملك نصره الله للتخفيف عن سكان المناطق القروية من آثار هذه الآفة، نجد العديد من اللوبيات ونعني السماسرة والانتهازيين، يعرقلون أهداف أي مجهود وطني من هذا القبيل ويتحركون بالاتجاه المعاكس لسرقة أهداف التضامن مع سكان القرى والبوادي وإفراغها من محتواها النبيل لصالح أغراضهم النفعية الخاصة، بحيث لاحظنا كمركزية نقابية أن هؤلاء يستغلون في كثير من المناطق مثلما حدث ويحدث في إقليم الحوز، إقليم الخميسات، في منطقة بني موسى بإقليم بني ملال توزيع العلف المدعم ونعني بذلك خصوصا الشعير وإقدامهم على تجميعه واحتكاره لبيعه بثمن مضاعف لثمن البيع الرسمي داخل محلاتهم التجارية الخاصة، بحيث يباع ثمن القنطار الواحد من الشعير المدعم بـ 240 إلى 250 درهم بدل 130 درهم الثمن الرسمي للبيع.

فهل أصبحت متاجر بيع الحبوب الخاصة تعوض مراكز التوزيع الفلاحية الرسمية؟ مما وجب إحاطة المجلس علما والرأي العام والمسؤولين لتنبيه الحكومة خلال البحث عن الكيفية التي وصل بها الشعير إلى هؤلاء وتحريك دورلجن المراقبة لإقلاع هذه الممارسات المشينة التي تمس أهداف التضامن مع المجال القروي وتقديم القائمين بهذه الأعمال إلى القضاء مع الكشف عن محتويات كل عملية تقصي للحقائق في هذا الموضوع.

ان هذا الوضع يلزم بالضرورة اشراك المواطنين في عملية المراقبة، وذلك بوضع أرقام هاتفية خاصة رهن إشارتهم للمساهمة الوطنية في الحد من هذا النزيف الذي يستهدف مبدأ التضامن والتآزر من أجل مصلحة البلاد والعباد.

وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري الأخ بنا.

المستشار السيد أحمد بنا :

شكرا السيد الرئيس،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري لإخبار المجلس الموقر بأمر طارىء، يتعلق بالاحتجاجات المتصاعدة لفئة المتقاعدين

الذين يحتجون ضد الإصلاح المشؤوم، مذكرا أننا تقدمنا بسؤال آني يسائل السيد وزير التشغيل حول موضوع وضعية المتقاعدين وما مصير المقترح الذي تقدم به فريقنا لتجاوز هذه الوضعية المزرية، التي يعاني منها أفراد هاته الفئة من المواطنين. إلا أن السيد وزير التشغيل رفض الإجابة على هذا السؤال سواء بتطبيق المسطرة الآنية أو بتطبيق المسطرة العادية.

ولا يسعنا في فريق الاتحاد الدستوري إلا أن نحتج من داخل هذا المجلس الموقر على سلوكات الحكومة والتي تتجنب الإجابة على أسئلة السادة المستشارين خصوصا تلك التي تتعلق بمواضيع ذات الطابع الاجتماعي، في الوقت الذي تدعي فيه الاهتمام بالجانب الاجتماعي، خصوصا وأن هذا الموضوع غيب عن الحوار الاجتماعي 19 محرم، مما أثار غضب هذه الشريحة إذ أقبلت على الإحتجاجات والتعبير عن سخطها يوم الاثنين 25 ماي، مما يدل على إحساسها بالحيف والظلم، وذلك أن الاصلاح الذي اقترحته الحكومة يعد ضربا لحقوق المكتسبات بتخفيضها في النقط التي تتعلق بالتقاعد، مما أدى إلى الأرملة مثلا التي كانت تتقاضى نسبة % 50 من تقاعد زوجها، أصبحت لا تحصل إلا على نسبة 40%، وهناك من الأرامل التي لا تتقاضى إلا 70 درهم في ثلاثة أشهر وهناك من المتقاعدين الذين لا يحصلون إلا على 78 درهم في ثلاثة أشهر، مع العلم أنهم يعولون أسرا تتكون من 7 و8 ديال الأشخاص، وهذا ما يعتبر إجحافا في حق هذه الفئة التي ساهمت في بناء مغرب الاستقلال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

حضرات السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

قبل أن نشرع في جدول الأعمال أخبر المجلس علما أن السيد وزير التعليم العالي يطلب ارجاء سؤاله إلى الأسبوع المقبل نظرا لأشياء طارئة خارجة عن إرادته، كما أن السيد وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري يلتمس من السادة المستشارين أصحاب الأسئلة وكذلك من السيد كاتب الدولة في الإسكان والسيد وزير السياحة لأسباب قاهرة يريد أن يتقدم هو الأول في هذه الجلسة.

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، قلت بالنيابة.

السيد مصطفى المنصوري وزير النقل والملاحة التجارية (نيابة عن محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان)

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عدة أسئلة مهمة طرحت في هذا المجلس الموقر تهم إحاطة علم المجلس، وأريد بهذه المناسبة لأن في كل مرة تكون الحكومة هي التي تحاكم، أريد أن أقول بأن فيما يخص مراقبة الحكومة، الدستور واضح والقانون الداخلي للمجلس واضح، فلا أظن أن وزيرا ما كان قد ألقي عليه سؤال ولم يرد أن يجيب، لأن الدستور يلزمه بالجواب إما كتابة وإما شفهيا، وهناك عدة أدوات لمراقبة الحكومة من الأسئلة الشفوية والكتابية والمحورية والآنية واللجان وإن اقتضى الحال راه كاينة لجان التقصي، نظن أن هناك عدة محاور التي اليوم نوقشت بالامكان للسادة المستشارين أن يراقبوا الحكومة عبر هذه القنوات.

أريد كذلك فيما يخص السؤال الذي طرحه الأخ من الاتحاد الدستوري، هذا السؤال لم يرفض وزير الشؤون الاجتماعية والشغل الإجابة عنه، انما هو خارج عن اختصاصه وأحاله على الوظيفة العمومية التي سوف تجيبه في آنه.

أما فيما يخص إشكالية السكك الحديدية، فوزارة النقل لم تتوصل لحد الآن بأي سؤال ، ومع الأسف خلال الحادثة كنا منكبين على نقاش قانون المالية بمجلس النواب وبذلك لم تأخذ الحكومة المبادرة ولكن أنا شخصيا كوزير للنقل رهن إشارة السادة المستشارين للاجتماع معهم في أي وقت وحين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير،

إذن نشرع الآن في جدول أعمال هذه الجلسة ولم تبتدىء كما وقع الاتفاق بسؤال موجه إلى السيد وزير الوظيفة العمومية.

نقطة نظام؟

المستشار السيد عمر أدخيل

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص نقطة النظام اللي عندي وهي حول السؤال اللي مطروح على السيد وزير التعليم العالي، هذا السؤال كنا طرحناه في الدورة الماضية، إذا كان التأجيل ديال السؤال سيدرج في الجلسة المقبلة لا أرى مانعا، إذا كان سيرجع إلى نهاية، لأن الموضوع حول الامتحانات الشفوية داخل الجامعات يعني السؤال اللي الوقت ديالو، نحن حالا في امتحانات شفوية داخل الجامعات، إذا فات الوقت ديالو ما كاين لاش يطرح.

وشكرا.

السيد الرئيس :

السؤال أرجئ إلى الجلسة المقبلة إن شاء الله، وشكرا.

اذن نقطة نظام.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري :

السيد الرئيس،

مجرد توضيح فيما يخص، لأن هنا عندنا في الجدول وزارة الداخلية هي الأولى واش الطلب ديالكم لأن سمعنا غير طلبتم من بعض الوزراء باش يسمحوا للسيد وزير الوظيفة العمومية تداول الكلام في البداية قبلهم ولكن ما سمعت شاي بالنسبة للداخلية هل الأسئلة واردة وحضور السيد وزير الداخلية هو الآخر وارد أم هناك طارئ ينبغي الإخبار به.

السيد الرئيس :

السيد وزير الداخلية سيلتحق بنا بعد قليل.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري :

وقولها لنا وصافي، شكرا.

السيد الرئيس :

ولاش غادي نقولها لكم؟

السؤال الموجه إلى السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري حول الموظفين المزيفين للمستشارين المحترمين السيدين محمد الأنصاري ورفيق بناصر، فليتفضل أحد المستشارين لتوضيح هذا السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لا يخفى عليكم ما تتداوله وتداولته الصحف الوطنية على اختلاف مشاربها السياسية وكذلك الصحافة المستقلة ببلادنا بخصوص مشكل ما يسمى بالموظفون المزيفون أو كما تفضلت بعض الجهات الحكومية وأسمتهم بالأشباح والمتواجدون داخل الإدارة العمومية وكذلك داخل الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية.

ولقد أشير دائما من طرف الصحافة إلى أن عدد هؤلاء، يعد في بعض الأحيان بالمئات على الرغم من كونهم لا يرتبطون بالإدارة أو المؤسسات التي يعملون فيها إلا عند استخلاصهم لأجورهم في نهاية كل شهر. وإنه من الأمر والأدهى أنه حسب ما يشاع يتسلقون السلاليم ويتمتعون بالامتيازات بل الأكثر من ذا وذاك يتلقون تعويضات عن المواظبة.

إن هذا المشكل الذي أصبح معلوما ولم يبق مرموزا يؤدي إلى طرح عدة تساؤلات، وهي تساؤلات مشروعة من طرف الرأي العام الوطني في الوقت الذي تشكو فيه البلاد من آفة البطالة عموما وخاصة بطالة الخريجين حاملي الشهادات العليا، بالإضافة إلى كون خزينة الدولة تشكو من قلة الموارد.

والكل يتساءل ألم يحن الوقت بعد للتصدي لهذه الآفة الأليمة التي لا زالت قائمة بيننا في وقت جاءت حكومة التناوب لتقويم الاعوجاج وللتصدي لمثل هذه الظواهر التي لا تشرف لا الإدارة ولا بلادنا؟ وأن هذا يدعونا بالطبع ومن غيرة وطنية إلى طرح التساؤلات التالية :

- أولا نود أن نعرف في خضم ما قيل وما يقال عدد الموظفون المزيفون داخل الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية.

- كذلك نود أن نتعرف على التدابير الاستعجالية والاجراءات التي ستتخذها الحكومة من أجل القضاء نهائيا على هذه الآفة وإرجاع الأمور إلى نصابها. وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد عزيز الحسين وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

حضرات السادة المستشارون المحترمون،

الحقيقة أن الموضوع مهم جدا وحكومة التناوب كما تفضلتم قامت فيه بعمل هام جدا، إلا أنني آسف أنني لن أستطيع أن أذكر كل ما نقوم به وخاصة المنهجية التي نهجناها في الموضوع داخل هذه الحكومة لعلاج هذا الموضوع.

فأذكر ولا بد من أذكر أن الذي أثار شيئا إسمه عقلنة الموارد البشرية هو الحكومة نفسها، وذلك لأننا لم نرد أن نقلد غيرنا في هذا المضمار. في بلدان أخرى وعيت ما هي تحديات العولمة، عمدت إما إلى التقليص من الأعداد عملت ما يسمى ويشاع اليوم بـ **dégraissage** يعني تبعت **le régime** وخرجت واحد العدد ديال الموظفين بطرق شتى اما بالتشجيع اما بالتشطيب لسبب من الاسباب إلى غير ذلك، وهناك دول أخرى وهي قليلة قررت وببرلمانها على أنها تغير شيئا إسمه الوظيفة العمومية ويحل محله طريقة أخرى لخدمة المرفق العام بما يسمى بالفرق العام.

حنا في المغرب، نظرا لأوضاعنا الاجتماعية، ونظرا لكون هذه الحكومة جاءت لا لتؤزم الأوضاع الاجتماعية وإنما لتصلحها فنهجنا نهج ما يسمى بالعقلنة أي استعمال ما لدينا خير استعمال، وهذا في حد ذاته طبعا يتطلب جهودا من طرف الجميع، وحتى أختصر فأقول بأن العملية الأولى التي كانت تمثلت في استصدار منشور لجميع الوزراء في حكومة صاحب الجلالة لكي يعقلنوا الموارد البشرية، استعمال الموارد البشرية أي لكي يستعملوا ما لديهم من الموظفين خير استعمال وبالتالي أن يوظفوا بحسب حاجيات حقيقية وألا تتحول الإدارة إلى أعمال خيرية ندخل إليها كل من لم يجد شغلا ما في مكان ما، هذا أولا.

المسألة الثانية التي جاءت نتيجة لهذا الموضوع هو أن الرأي العام لما صدر هاد المنشور أثير، وسؤالكم يدخل في هذا الوعي الذي أراده هذا المنشور، والصحافة عندما تكتب وتتبع هؤلاء الموظفين الذين يتقاضون أجورا ولا يشتغلون ففي الواقع هم في عملهم هذا تماما يندرجون فيما أراده هذا المنشور، هو أن يكون الموضوع موضوع الجميع وأن نشترك جميعا في مراقبة الوظيفة العمومية وفي عملها بالخصوص وفي موظفيها على الأخص.

وبالتالي إذا قلت لكم بأن العملية الأولى كانت هي عملية إحصاء جميع الموظفين، وعندما أقول عملية إحصاء جميع الموظفين بما في ذلك الأعوان والمياومين الذين هم غير مرسمين، والآن نحن بصدد اتمام هذا العمل وذلك طبقا لما اتفق عليه في الحوار الاجتماعي.

الاحصاء طبعا ليس بشيء سهل، خاصة وأن الأمر يتعلق، أولا بإجراء الاحصاء ثم مقارنة اللوائح التي تجد عن هذا الإحصاء أو تنتج عن هذا الاحصاء مع لوائح الأجور لمعرفة من يتقاضى فعلا أجرا؟ ومن يشتغل فعلا ويتقاضى أجرا، فإذن هذا الإحصاء شيء مهم جدا. الحاجة الثانية كذلك اللي هي من الأهمية بمكان حاولنا استثمار الإحصاء، بمعنى استخراج بعض الحالات التي هي حالات يمكن نقول لا تحسم فيها التنظيمات الحالية، ولا بد من أن نجد لها حلولا خاصة.

أقول لك من ناحية الأعداد التي توصلنا إليها وصفينا فيها الحساب هي 19 وزارة الأعداد ديال 19 وزارة، 19 وزارة أعطتنا فعلا 4773 موظف كان لابد من أن يسووا وضعيتهم مع الإدارة، وطبعا التسوية ما غاديش يمكن لي نعطيك التفاصيل يعني فهاد المسائل ولكن نقول لك بأنه حركت المسطرة التأديبية في حق بعضهم ومسطرة العزل في أحيان أخرى، ولكن في أحيان كثيرة هؤلاء الموظفين اللي احصيناهم، لم يتهربوا من العمل ولكن إدارتهم لا تجد شغلا تعطيه إياهم وهم فائضون على الحاجة، وهاذي من المشاكل اللي عندنا وكانت نتائج بحيث عندنا واحد العدد ديال الناس الذين لما أحصوا وعرفوا باللي راهم محصيين جاو وطلبوا الاستيداع وعندنا 60 طلب ديال الاستيداع التي استجبنا إليها استيداع عن العمل. ثم عندنا 1076 الذين بادرت إدارتهم إلى تغيير أماكن عملهم لكي يشتغلوا فعلا. وعندنا بعض الحالات اللي هي حقيقة فوق يمكن نقول التنظيمات الحالية وهي عددها 55 حالة ومنهم واحد العدد ديال الموظفين السامين الذين لم يتمكن من استعمالهم لكونهم شغلوا مناصب في وقت ما ويصعب الآن إعادة استعمالهم، ولكن هذه قضية مطروحة.

انما باش نختصرو مرورا تنقفز على واحد العدد ديال المعطيات، أنا آسف إذا سمح لي السيد الرئيس، بواحد المعطى البسيط ، هو أنه ما شي حنا ما وقفناش عند الإحصاء، بل أصدرنا كذلك مشاريع قوانين ومشاريع نصوص تنظيمية لمعالجة مستقبلا هذه الأوضاع التي اكتشفناها من خلال هذا الاحصاء.

وانتما كتعرفوا أنه راه عندكم هنا يعني في الغرفة ديال مجلس المستشارين عندنا مشروع قانون يمنع الجمع بين الأجرة والمعاش وهو في الحقيقة نتيجة هذا العمل اللي قمنا به، وراه مازال عندنا مشروع آخر جاي يهدف الجمع بين وظيفتين عموميتين لأن جبرنا اللي في هاد الحالة وبين وظيفة عمومية وممارسة أي نشاط مهني يدر دخلا كيفما كانت طبيعته، هذا مشروع راه جاي أيضا إليكم ولكن كذلك صادق المجلس الوزاري الأخير على مرسوم مهم جدا هو بتطبيق القانون القاضي بالاقتطاع من أجور الموظفين المتغيبين عن العمل بصفة غير مشروعة، هذا راه غادي يصدر في الجريدة الرسمية إذا ما صدر شي، وهذا كيحدد المسطرة ديال الاقتطاعات اللي كانت كتطرح مشاكل عند واحد العدد ديال الناس في الإدارة الذين كانوا يجدون أنفسهم في أوضاع لا يعرفون ماذا يفعلون نظرا لكون تلك الأوضاع لم ترد في النصوص التنظيمية فاستدركنا تلك الأحوال انطلاقا من هذه الإحصائيات ووضعنا ذلك النص الذي الآن أصبح مصادقا عليه ويسرى به المفعول ما أن يصدر بالجريدة الرسمية وأعتقد أنه ربما سيصدر قريبا جدا، فأقتصر على هذا وأشكركم.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار فليتفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري :

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أشكر السيد الوزير الذي نور بدون شك ليس المجلس فقط ولكن من خلاله الرأي العام الوطني حول ما تقوم به الحكومة من إصلاح في هذا المضمار والأوراش المفتوحة حاليا، وهذا شيء نصفق له وقد استخلصت شخصيا من جواب السيد الوزير أن هناك عدة حالات حقيقة تستدعي كذلك للتساؤل، إذ قيل بأنها لا تجد مكانها الطبيعي في الإدارة التي تنتسب إليها، وبالتالي فقد سبق للسيد الوزير أن تكلم لما يسمى بإعادة الانتشار. ألم يحن الوقت بعد لكذلك نفتح نقاشا حول إعادة انتشار الموظفين؟ كم من إدارة تشكو من الخصاص؟ وكم من إدارة بها فائض؟ فهذه الملاحظة الأولى، وهذا تمشيا مع ما يسمى بالغزارة وسوء التوزيع إذا كانت الغزارة لابد أن تستدعي توزيعا عادلا.

وبدون شك أن الخلاصة من هذا كله وهذا ورش مهم سنتجادل حوله أطراف الحديث والنقاش المجدي داخل اللجنة، وأقول أن هذا كذلك من الإسهامات في معالجة تراكمات الماضي فهذا لا يخفى على أحد ولكن نود أن يكون ذلك بوتيرة أسرع ليتعرف الرأي العام الوطني على أن الحكومة ليست نائمة ولكن عينها على كل ما يجري ونتمنى إن شاء الله أن يوفق الجميع في تحسين الوضعية. وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

ننتقل إلى قطاع الإسكان بسؤال موجه.

شي شوية راه انتهى الوقت.

السيد عزيز الحسين وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

... فقط إعادة الانتشار، المجلس الأخير راه صادق على المرسوم رقم 38 مكرر مرتين والمرسوم اللي من بعدو باش غادي يكمل نهائيا الإطار القانوني التنظيمي ديال اعادة الانتشار، صودق عليه يعني وقع من طرف الوزارات المعنية وسيحال على الحكومة قريبا جدا معنى أننا غادين بحول الله في هذا الطريق.

مع الشكر الجزيل.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل الآن إلى قطاع الإسكان وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الكنفاوي، فليتقدم بسؤال حول التجزئات السكنية المنجزة خلافا للقوانين والضوابط المطلوبة، فليتفضل السيد المستشار لالقاء سؤاله.

المستشار السيد محمد الكنفاوي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالي طرح في 21 اكتوبر 99، تأخر الجواب عنه ولكن هذا لايهم وهو كالتالي.

السيد الوزير،

منذ بداية السبعينات أخذت الدولة مباشرة على عاتقها إنجاز استثمارات مكلفة في ميدان الإسكان والتعمير، وتم بفضل هذه السياسة إنجاز تجزئات هي الآن منتشرة في أنحاء المملكة وحتى في بعض القرى إلا أن هذا الإنجاز لم يكن دائما مطابقا للقانون ولا محترما دائما للضوابط التقنية اللازمة، رغم أن المسؤول عن هذا الإنجاز كان و لا زال هو الدولة، سواء عبر الصندوق الوطني لاقتناء وتجهيز الأراضي اللي كان معروف ب FNAET وعبر مؤسسة عمومية هي الآن تعمل مثل les ERAC وSNEC وغيرهما. فهناك تجزئات أنجزت منذ السبعينات والثمانينات ولم يتمكن لحد الآن مقتنوا البقع الأرضية من الحصول على رسومهم، مما صعب عليهم الحصول أيضا على قروض لانعدام رسم يمكن رهنه.

كما أن إنجاز الأشغال تم دون احترام القواعد والضوابط أحيانا التقنية فلا واد حار صالح ولا طرقات متقونة وهذا إجحاف في حق المقتنين، وهكذا تم ظلما نقل كلفة الأشغال الغير المنجزة أوالمقامة بعيوب من ميزانية الدولة إلى ميزانية أو ميزانيات المؤسسات العمومية إلى ميزانيات الجماعات المحلية، وهذا حيف آخر يطال الجماعات المحلية لأنها ملزمة بتكميل أشغال لم يقم بها أهلها في البداية وهو القطاع العام.

فماذا تنوي الوزارة فعله لرفع هذا الحيف وتعويض الضرر؟

إذا كانت هذه المشاكل تعتبر مشاكل الماضي بما فيه ماله وما عليه، فهل على الأقل تم جرد لهذه المشاريع المعيبة وحصر قائمة المسؤولين التقنيين عن الإنجاز الفاسد من تقنيين وغيرهم لمعرفة الخلل السابق وتهيئة النصوص والقرارات اللازمة لتفادي تكرار التجربة؟ شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

السيد محمد امباركي كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعبير والإسكان مكلف بالإسكان.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

سؤالكم فيه شقين، الشق الأول يتعلق بعدم حصول المواطنين المستفدين من العمليات بالرسوم العقارية، وذلك منذ السبعينات نهاية السبعينات بداية الثمانينات، وهذه وضعية مقلقة وضعية غير معقولة وبالتالي نحن نتفق معكم مع تحليلكم ومع تقييمكم لهذه الوضعية. الأسباب؟ الأسباب متعددة، تكلمت عليها سبق لي الشرف أن تكلمت عليها أمام مجلسكم الموقر، منها أسباب حول التسرع، انطلاق المشاريع بدون دراسات كما جاء ذلك على لسانكم، لكن كذلك هناك مجموعة من الأسباب الأخرى المتعلقة بعدم تسوية الوضعية القانونية للأراضي وأسباب متعلقة بالقانون الجديد للتعمير.قانون - 90 25 حول التعمير اللي تيضبط بطريقة دقيقة المسلسل ديال الترخيص حتى التسليم ديال العمليات وبالتالي المسلسل ديال توزيع الرسوم العقارية.

أشنو تعمل لحد الآن؟ على 590 عملية اللي كانت تهم 165 ألف رسم عقاري، صفينا النصف وهاذ النص يهم تقريبا 280 عملية ويهم كذلك 75 ألف رسم عقاري بقي النص الثاني، النص الثاني. الجزء الثاني من هاذ الرسوم العقارية طارحة مشكل قانوني، فعلا نقاشات كانت نقاشات مع جميع المصالح ديال الإدارات المعنية وطبعا هاذ النقاشات طالت فتدخل السيد الوزير الأول ووقع التحكيم بحكم أنه القرار هو أنه إذا كانت هناك مشاكل ما بين المصالح ديال الإدارات ما يمشيوش ضحية منها المواطنين وبالتالي كان التحكيم ديال السيد الوزير الأول هو نستمرو في توزيع الرسوم العقارية ونحلو المشاكل المطروحة وهاد المشاكل أساسا هو عدم انجاز الأشغال ديال التجهيز في مجموعة من العمليات.

وأصل إلى الشق الثاني من سؤالكم، هاذ الجزء الثاني من العملية تقرر أنه تكون لجنة من طرف ممثلين ديال وزارة الداخلية وممثلين ديال

وزارة الاقتصاد والمالية وكتابة الدولة في الإسكان اللي غادي تدرس حالة بحالة. جميع العمليات اللي تم فيها التجهيز بصفة كاملة مهما كانت الوضعية الحقيقية اللي هي موجودة عليها هاذ التجهيزات غادي تكون التسوية ديالها تامة لأن هذا مشكل ماشي ديال عدم انجاز التجهيزات، المشكل ديال الصيانة وديال متابعة هذه العمليات من طرف المجالس. العمليات اللي ما تمش فيها إنهاء التجهيزات فهادي غادي تتدخل طبعا الدولة لإنجاز ما كان من الواجب عليها أن تنجزه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار فليتفضل.

المستشار السيد محمد الكتفاوي :

شكرا السيد الوزير،

كنت أقصد بالسؤال ديالي السيد الوزير ماشي الإجراءات الادارية اللي أنتم قايمين بها ولا نشك في هذا، ما كنتش كنقصد كذلك فقط كيف سيحل المشكل، ولكن أنا كنت كنقصد قصدت بها في الحقيقة 4 مواقف:

أولا هاذ التجزئة تقامت هذه واحد المدة طويلة والدولة مسترسلة دائما الدولة قائمة مهما تغير الموظفون على رأس الإدارات ومهما تغير الوزراء على رأس الوزارات، الدولة قائمة، وبالتالي هناك مسؤوليات وأطرح سؤالي حول هذه المسؤوليات. فاللي أخد بقعة ديال الأرض هاذي 15 عام وما عندوش الرسم ديالو لقد تضرر، هل الدولة تقر بهذه المسؤولية وتعترف بهذا الضرر؟ هذا السؤال.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، أن في إطار هذه المسؤولية يجب على الدولة أن تعترف بهذه المسؤولية وأن تعوض، لماذا ؟ لأن التعويض الذي يشير إلى أننا فعلا نسلك سلوك دولة القانون مادمنا نحاسب رؤساء الجماعات وهذا واجب وحق على أفعال ارتكبت هاذي مدة طويلة، فلماذا لا نحاسب حتى الدولة في بعض هذه الانجازات؟ سيما وأن هذه الانجازات والتعويض عنها سيقع ما بين مصالح الدولة أو مؤسسات عمومية ومابين الجماعات المحلية.

قلتم السيد الوزير على أنه فعلا هذه مشكلة ديال الصيانة، هنا مشكل ديال الإنجاز أثر على مشكل الصيانة. أعرف تجزئات اللي العمود ديال الضو الزنقة فيها 2 المتر أو 3 والعمود في الوسط ديال الطريق ما جابوش حتى للطرف. أعرف شوارع اللي هو le compteur اللي هو Transformateur منزل في وسط الشارع، أعطيكم الأسماء إلا أن السؤال عام ما نبغيش نجبد تجزئة دون أخرى.

كتعرفو السيد الوزير أكثر مني على أن الصندوق كان موجد Le FNAET، كانت التجزئة الفلوس اللي تنزلوا في انزكان تمكن يمولوا تجزئة في وجدة والعكس صحيح، ولهذا ماشي ديك التجزئة دائما أن الفلوس ديالها تمولوا فيها، اذن كاينة مسؤولية، كاين الضرر، فهل الدولة مستطعة باش تعوض الجماعات لأن الجماعات ماشي دائما مسؤولة لأن رئيس الجماعة كيسهل المأمورية ديال المؤسسات العمومية وديال الدولة وتيسلم التسليم كيوقعو والرخصة يعطيها بدون أن يدير "حص بص" كما تيقولوا السيد الوزير.

أشير فقط في الأخير، السيد الوزير، على أن تجزئتان اللي كنعرفهم بزاف، تجزئة المنزه بمصمودة وتجزئة إكرام بوزان مثلا هما تجزئتان لا علاقة لهم بالمعايير التقنية ديال التجزئات، وأعرف السيد الوزير أن هذا قديم وماشي لا أحمل المسؤولية لا إلى الإدارة الحالية ولا إلى الحكومة ولكنه مشكل دولة مسترسلة والمسؤولية ثابتة والتعويض يجب أن يعترف به على الأقل، هذا موقف أخلاقي السيد الوزير، شكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار المحترم.

هناك تعقيب للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد محمد مباركي كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان مكلف بالإسكان :

السيد المستشار المحترم،

إذا كتعرفوا حالات تقدموا بها وقولوها لنا وحدة بوحدة، غادي ندرسوها وحدة بوحدة، ما يمكنش نقولو هنا أنه الحالات متعددة وغادين ندوزو عليها، لا إيلا عندكم العندكم حالات قدموها وغادي ندرسوها ونرجعو نعطيو التفسيرات كلها عليها، هادي النقطة الأولى.

النقطة الثانية صندوق اقتناء وتجهيز الأراضي كما تعلمون تنشأ في 1973 وكانت جميع العملية لها حساب خاص، على مستوى الخزينة على مستوى الأموال، يمكن تجزئة تمول تجزئة أخرى، لكن على مستوى التركيبة المالية، على مستوى المتابعة الحسابية ديال كل عملية عملية كان هاذ الشي مضبوط والشركة تكونت من أجل متابعة كل هذه العمليات .فيما يخص الضرر ديال المواطنين اللي ما حصلوش على الرسوم العقارية، ويمكن لي وأنتم على علم كذلك أنه تمكنوا هادوك المواطنين من بناء الديور ديالهم عن طريق القروض وذلك بناء على اتفاقية ثلاثية كانت ما بين الإدارة والقرض السياحي والعقاري والمواطن اللي تمكن من الحصول على القروض بدون الحصول على الرسوم العقارية كما هو جاري به العمل.

فيما يخص المنزه انتما كتعرفوا وهادي تجزئة ديال 100 بقعة تنجزت على 2 الهكتارات ونصف في المنطقة ديال المنزه المشكل اللي مطروح فيها هو مشكل ديال العقار بدات في 88، لكن المشكل اللي عطل فعلا أخذت المسؤولية ديال إتمام الأشغال ديالها الشركة الوطنية للتجهيز والبناء وكملت الأشغال ودوزتوا في الدورة ديال غشت 99 يعني هادي عدة أشهر قلائل جدا، دوزتو في الدورة العادية تفويت الأرض للشركة باش توجد الرسوم العقارية، فهاد الشي هذا راه في طريق الحل، فيما يخص كيفية ونوعية وجودة التجهيزات حنا يمكن لنا ندرسوها. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الوزير.

دائما مع قطاع الاسكان بسؤال موجه إلى السيد الوزير حول مشروع شقق الصناع التقليديين في حي الشباب بعين السبع الموجه من طرف المستشار المحترم السيد ابراهيم الحب، فليتفضل.

المستشار السيد ابراهيم الحب :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، اخواني المستشارين،

في نطاق المجودات المبذولة لاستفاذة الصناع التقليديين بجهة الدار البيضاء الكبرى من السكن الملائم في إطار البرنامج الوطني للإسكان، قامت غرفة الصناعة التقليدية بجهة الدار البيضاء الكبرى بإبرام اتفاقية مع المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء للناحية الوسطى بتاريخ 26 يوليوز 1995 تعاهدت بمقتضى هذه المؤسسة ببناء 213 شقة في غضون 18 شهر لصالح مجموعة من الصناعة، إلا أن الأشغال توقفت في فبراير1997، وبعد التدخلات والمساعي التي قمت بها لدى كل من سيادتكم والسيد وزير الاقتصاد والمالية تم إدماج شقق الصناع في برنامج وطني لـ 200 ألف سكن والحصول على التمويل الكافي ، مما جعل المشروع يدخل منعطفا جديدا وبالتالي تجاوز جميع العقبات التي كانت تعرضه واستأنفت الأشغال، ثم توقفت مرة أخرى مع تأكيد ERAC التزامها بإنهاء الأشغال وتسليم مفاتيح الشقق في شهر غشت 2000، ولكن لحد الآن، معالي الوزير، تنشوفو 6 تاع العمارات مازال ما كاينش حفر الأساس ديال هاد العمارات اللي هما باقين والسؤال المطروح هو :

ماهي الأسباب التي مازالت تعترض انجاز شقق الصناع التقليديين بحي الشباب بعين السبع بالدار البيضاء؟ وهل سيتمكن المستفيدون فعلا من تسليم مفاتيح الشقق في غشت 2000 بناء على التزام ERAC وذلك لوضع حد لمعاناة الصناع التقليديين وعائلاتهم طيلة أربعة سنوات؟

وشكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

السيد محمد مباركي كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المكلف بالإسكان.

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

فعلا لكم الحق لأنه كنعيشو من خلال سؤالكم برنامج اللي انطلق بالتسرع وبدون الدراسات الكافية. ففي يوليوز 95 وقعتم اتفاقية مع المؤسسة مع وزارة الإسكان أنذاك من أجل بناء 200 شقة لصالح فئة نحترمها ونقدرها جميعا، فئة الصناع التقليديين وهاذ الاتفاقية بدات على أسس غير واظحة، وبالتالي وقع ماكان كان يجب أن يقع هو أنه

توقفت العملية في 97 فعلا. هاد العملية بقات واقفة، انتخابكم على رأس الغرفة بانتخابكم استانفت اللقاءات والنقاشات وبالتالي تم الاتفاق فعلا ديال إدماج هاذ البرنامج في إطار 200 ألف سكن والانطلاق من جديد العملية، لكن هاد الإدماج تيطرح مشكل قانوني حيث عدد من الشقق ما عندهمش المواصفات لإدماجهم قانونيا في إطار البرنامج ديال 200 ألف سكن.

اتصالاتكم، اتصالاتنا حاولنا أن نلقي الحلول التقنية لقبولهم في إطار التمويل ديال 200 ألف سكن، فأخيرا تم اتفاق جديد مع المؤسسة ولو أنه علي كل حال ما يمكن لي إلا نشجع هاد الاتفاق يجب أن خصنا نتبعوه بطريقة مملموسة حيث خصنا نحصلو على الاتفاق ديال التمويل من طرف البنك، وبالتالي طبعا العملية يمكن لها تكمل بسرعة إذا استطعنا نبداو الجزء الثاني اللي فيه 73 شقة في الجزء الثاني اللي الصفقة ديالو غادي تفتح في 2 يونيو واللي غادي نبداو فيها الأشغال انطلاقا من 2 يونيو ونتمنى أن يكون وتيرة الانجاز وأن تكون هذه الوتيرة وتيرة سريعة حتى نتمكن من تلبية هاد الرغبات ديال الأعضاء ديال الغرفة.

أضيف الحاجة اللي ما قلتوش هو أنه الغرفة ساهمت بغلاف ما لي ديال 10 المليون درهم لصالح المشروع، والمشروع في البداية كان التقديرات ديالو هي 36 مليون درهم تمت من بعد فتح الأغلفة ديال الصفقات اطلع هاد الثمن إلى 53 مليون درهم بزيادة ديال 17 مليون درهم فيجب على الجميع أن يغطي هاذ الكلفة اللي هي كلفة حقيقية بدون احتساب طبعا الأتعاب ديال المؤسسة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار تفضل.

شكرا المستشار السيد ابراهيم الحب.

المستشار السيد الوزير المحترم على الجواب ديالوا فيما يخص لهاد القطاع اللي هو الآن قطاع مهم جدا وقطاع يعني يحتاج لهذا السكن، واللي بغيت نفهم معالي الوزير أن هاد الفئات. ما دام يعني وقعت اتفاقية مع مؤسسة ERAC في 95 وكيف شرت في الجواب ديالك أنهما سبقوا مليار تاع السنتيم لمؤسسة ERAC في ذاك الوقت كما تعلمون معالي الوزير أن هادوك الناس حتى واحد ما عرف كيفاش هاديك الفئة واللي هي فئة في المثل تيحبها الجميع كيفاش وجدت هذاك المليار تاع السنتيم. لأن بالنسبة لهذا القطاع كما تعلمون هو ما مكلف شاي بالدراسات وما عندو علاقة بالدراسات، هو نعني في الحقيقة تعطاتو 213 شقة وطلبت منو المؤسسة باش يعني يسبقوا، التسبيق اللي خصهم يسبقوا، هما سبقوا هاذ الناس، ثم هاذ التسبيق فين وجابوها وكيفاش وجدوها كاين اللي باع يعني محل ديالو، كاين اللي باع الأرض ديالو إيلا كان عندو كاين اللي يعني ديك الدار اللي ساكن فيها يعني تنازل فيها لمولاه في الوقت تاع 18 شهر اللي عندو في الآجال، أما سمح لو في الكراء أما اعطاوه واحد الطرف باش يمكن لو يسبقوا في هاذوك الشقق.

اذن كيخصنا هاد المليار اللي هي يعني مدة 4 السنوات كون كان عند هاد الناس هانو منزلة عندهم باش يدخلوا فيه الفوائد كنظن شحال ما شي يوصل دابا مدة 4 سنوات، ثم هاد الصنايعية كما تعلمون معالي الوزير الله يكون في العون، هاد الناس كلهم تعهدوا للناس اللي ساكنين عندهم باش يخويو لهم محلات ديالهم في ظرف تاع 18 شهر، ما وصلت ذاك الوقت يعني ما خواوش لهم كلهم يعني دعاوهم والأكثرية تقريبا 60 أو 70% كلهم في الافراغ، ومن جملة المسائل راه السيد المدير راه في اخبارو واعطى لواحد العدد تاع الناس فين يحطوا الحويجات ديالهم من جملة المسائل في الريدوات فين حاطين الحوايج ديالهم باش تشوف هاد الفئة فين وصلت.

اذن أطلب من السيد الوزير أن يكون هناك حل لهذه الفئة الضعيفة، هاد الفئة اللي يعني هي في المثل شاركت في الاستقلال ديال البلاد ودائما يعني تحت ظل سيدنا الله ينصره.

وشكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، هناك تعقيب للسيد الوزير فليتفضل.

السيد محمد امباركي كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعميروالإسكان المكلف بالإسكان.

شكرا السيد الرئيس على المرونة والتفهم ديالكم.

عندكم الحق السيد المستشار المحترم، وحنا لنا التقدير الكامل لهذه الفئة وعن طريقكم وبهاذ المناسبة بغيت نوجه لها كل مشاعر الاحترام والتقدير علي الصبر ديالها في ما يخص هاد العملية، وبغيت نقول لها أنه غادين نحاولوا نلقو الحل النهائي، لكن هاذ الشي مع الأسف موجود في مجموعة من العمليات، وحنا كنعرفوا المحنة اللي تتعيشوا مجموعة من المواطنين، المحن اللي تيعيشوها مجموعة من المواطنين. فحنا منكبين الآن في ايجاد الحلول وستنطلق العملية انطلاقا ابتداء من نصف شهر يونيو من أجل بداية الشطر الثاني ديال، 93 شقة وإنهاء الشطر الأول قلت ديال 144 شقة.

غادي يبقى مطروح المشكل ديال الترخيص في إطار 200 ألف سكن واحنا طبعا اتفقنا على مسطرة حنا واياكم وغادين نتابعوها باش هاذ ال 55 شقة اللي باقية تدخل في إطار البرنامج ديال 200 ألف سكن بناء على تغيير المواصفات اللي غادي تتم.

فيما يخص الثمن، الثمن غادي يكون أقل من 200 ألف سكن ولكن سيؤدي الثمن الكلفة بناء على الاتفاق الأخير اللي تم ما بين المؤسسة والغرفة المحترمة بحضور السلطة المحلية ديال عين السبع في الدار البيضاء، وبالتالي ستؤدي الثمن ديال الأشغال النهائية، وحنا غادين نعملو بكنانيش مفتوحة حتى تكون هناك الشفافية المطلقة.

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الوزير،

ننتقل إلى قطاع الداخلية، نقطة نظام وسط الجلسة؟ يتعلق بأي موضوع .

المستشار السيد رحو الهيلع :

السيدالرئيس كان عندنا سؤال في الجلسة ديال 18.

السيد الرئيس :

راه سابقة خطيرة هادي.

المستشار السيد رحو الهيلع :

لا ما خطيراش السيد الرئيس، والأسئلة موجهة إلى السيد وزير الداخلية وهاهو عاد حاضر غادي توجه له الأسئلة والسؤال متعلق بالموضوع.

خطيرة إيلاكان خطيرة تنسحب الكلام، كلمة خطيرة السيد الرئيس راه خطيرة في حد ذاتها.

السيد الرئيس :

لا لأن نقطة نظام داخل في وسط الجلسة يعني وهاد الشي كتعرفوه.

المستشار السيد رحو الهيلع :

السيد وزير الداخلية عاد التحق بالقاعة.

السيد الرئيس :

تفضل ياالله تفضل.

المستشار السيد رحو الهيلع :

قلت السيد الرئيس بأنه كان عندنا سؤال مطروح على السيد وزير الداخلية في الجلسة ديال 18 أبريل، ونظرا لتعذر السيد الوزير على الحضور في ذاك الجلسة، السيد الرئيس، آنذاك أجل الأسئلة كلها إلى جلسة لاحقة أي الجلسة التي سيحضرها السيد الوزير. واليوم السيد الوزير راه حاضر معنا ولكن نفاجأ بعدم إدراج السؤال ديالنا ضمن اللائحة. هذا هو ما كاين حتى شي خطورة السيد الرئيس، وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا، إذن ننتقل إلى قطاع الداخلية بسؤال موجه إلى السيد وزير الداخلية حول وضعية المهندسين التطبيقيين والتقنيين العاملين بالجماعات المحلية موجه من طرف المستشارة المحترمة السيدة فاطمة السوسي، فلتتفضل.

المستشارة السيدة فاطمة السويسي :

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون الاعزاء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

السيد الوزير المحترم،

سؤالي هذا طال به الأمد لأن عمره 13 شهرا، لستم طبعا مسؤولين عن هذا التأخير وما أتمناه هو أن يستجاب لمضمونه ولو بالأقدمية، لأن وضع،

السيد الوزير،

أتوجه بسؤالي هذا من أجل معالجة وضعية فئة من الموظفين العاملين بالجماعات المحلية ويتعلق الأمر بالمهندسين التطبيقيين والتقنيين المحرومين في غالبيتهم العظمى من الحق في الاستفادة من الترقية الداخلية، سواء الترقية التي تتم بصفة مباشرة عن طريق الأقدمية في السلاليم الإدارية أو التي يستفيد منها المعنيون بالأمر بصفة غير مباشرة عن طريق مشاركتهم في المباريات التي من المفروض أن تنظمها الادارة تبعا للنظام الأساسي للمهندسين لسنة 1985.

السيد الوزير المحترم،

انطلاقا من هذه الوضعية، اذا كان هؤلاء المهندسون والتقنيون سيستفيدون من الترقية الداخلية التي جاءت في الحوار الاجتماعي فهذا ما نتوخاه. اذا كان الأمر غير ذلك انطلاقا من كون إقرار مبدأ تكافؤ الفرص بين الموظفين شرط أساسي في نسخ علاقة سليمة بين الموظف العمومي والمرفق العمومي الذي ينتمي إليه، أسائلكم عن الأسباب الكامنة وراء هذا الحيف من جهة وعن التدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل تمتيع هذه الفئة من الموظفين بنفس الحقوق والفرص التي يستفيد منها نظراؤهم العاملون بباقي أسلاك الإدارة العمومية.

فلا يعقل، السيد الوزير، وأنا متيقنة أنكم تتفقون معي أن نجد مهندسين وتقنيين متخرجين من نفس المؤسسة المنتمون منهم للجماعات المحلية تظل وضعيتهم مجمدة، بينما الآخرون وهذا حقهم تتم ترقيتهم وتحسين وضعيتهم المادية والمعنوية وبالتالي وضعيتهم الاجتماعية. وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة، الكلمة للسيد وزير الداخلية، فليتفضل.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

أولا أنا بكامل الاستعداد للاجابة على الأسئلة اللي كتطرح ولما حضرتش شي مرة لتعذر الوقت اللي ما كانش تييسر لي أنني نحضر، فاستقبالا إن شاء السؤال اللي ما يمكن لوش يطرح اليوم يمكن لي نجاوب عليه من بعد.

فيما يخص المهندسين ديال التطبيق والسادة التقنيين، أولا القوانين التي تطبق في الوظيفة العمومية تطبق بنفس الشكل في الجماعات المحلية، كل التأهيل اللي تيخصوا يكون عن طريق الأقدمية كيتم بالنسبة لهاد الفئة ديال الموظفين، لأنه ما تيمكن لهمش يدوزوا بالأقدمية من وضعية مهندسين ديال التطبيق إلى مهندسين ديال الدولة، لأن القانون الأساسي المنظم ديال المهندسين ديال الدولة والمهندسين المعماريين ما تيسمحش به، ولكن باش نحيدو واحد النوع ديال الحيف فعلا اللي هو موجود، الوزارة تعمل الآن باش تنظم واحد المباراة ديال التكوين ديال الأهلية المهنية باش هاذ الفئة ديال الموظفين ما يكونش كيصيبهم الحيف بالنسبة للموظفين اللي تيعملوا في الدولة وحتى هما يدوزوا هاذ المباراة هادي ويمكن لهم يستفدوا من المردودية الايجابية ديالهم.

بالنسبة للتقنيين نفس الشيء القوانين التي تطبق في الوظيفة العمومية تطبق عليهم، بطبيعة الحال كاين بعض الجماعات اللي مرات ما تيكونش عندها الاعتمادات الكافية أو ما كيكونش عندها المناصب المالية الكافية، حيث هاديك الساعة اللي هي موجودة في الوظيفة العمومية ما كتوجدش دائما وتلقائيا على صعيد الجماعات. وزارة الداخلية هي الطرف، فقط لأنها تمارس الوصاية ولكن هي مقيدة بالإمكانيات ومقيدة بالنظام الأساسي ديال الجماعات المحلية ومقيدة بالمناصب الشاغرة أو غير الشاغرة، إلا اللي يمكن لي نأكد لكم لالة هو أنه في الحوار الأخير اللي كان ما بين الدولة وما بين النقابات تم الاتفاق على أن كل الاستفادة من الترقية الداخلية وغيرها اللي غادي يكون في القطاع ديال الوظيفة العمومية، كذلك سيطبق على قطاع ديال الجماعات المحلية.

اللي تيمكن لي نوكد لكم بأنه خصنا نعملو جاهدين باش نوفرو الموارد المالية للجماعات، آنذاك توفير المناصب الأساسية وتوفير إعادة التكوين لأنه إيلاماكانش عندنا مهندسين عندهم مستوى مادي ومستوى

مهني ما غاذيش يمكن لهم يؤديوا المهام ديالهم، وكذلك بالنسبة للتقنيين، ولهذا في هاد الحالة هذي تنعملو بكيفية ثلاثية وزارة الداخلية، وزارة المالية، والجماعات المحلية وكذلك وزارة الوظيفة العمومية حتى يكون واحد النوع ديال التنسيق بالشي اللي كيجري في الوظيفة العمومية والشي اللي كيجري في الجماعات المحلية. وشكرا.

السيد الرئيس :

السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة السوسي :

شكرا السيد الوزير،

لا شك أن جوابكم هذا سيعيد الاطمئنان ويثلج صدر هذه الفئة التي ظلت محرومة فقط لكونها توظفت في جماعات محلية تتحكم فيها الموارد، فما ذنب مهندس مثلا درس في مدرسة؟ تكون، اجتهد ووصل وهو مواطن صالح ما ذنبه أن تبقى وضعيته مجمدة لأن هذه الجماعة فقيرة مثلا.

فكونكم السيد الوزير، فالسيد الوزير،

بحكم الوصاية التي تمارسونها على الجماعات المحلية أنتم معنيون ولا شك أنكم ستقومون بهذا الدور، أن تلعبوا دورا أساسيا في توجيه هذه الجماعات نحو اتخاذ تدابير لمعالجة هذا المشكل ورفع الحيف، وأرى أن تعملوا كوزارة على حلقات تكوينية مثلا للجماعات المحلية من أجل البحث عن موارد، فنجد كثير من الجماعات تظل فقيرة، وتظل فقيرة، لا تبحث عن، لا تضع استراتيجية مثلا لتنمية مواردها وبالتالي لتحسين هذه الوضعية. فما نريده هو أن هؤلاء الناس مواطنون موظفون يشتغلون يتعبون ويقضون زهرة عمرهم في الكد والجد فلا يجب أن يحرموا من الاستفادة كباقي زملائهم، وأنا متيقنة، السيد الوزير، في إطار إعمال المفهوم الجديد للسلطة أن هذا الملف سيشكل عندكم إحدى واجهات الإصلاح وأنتم بصدد القيام به وفي إطار حكومة تعمل وتهدف إلى الحوار وإلى حل كل المشاكل الاجتماعية، وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشارة المحترمة.

السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيد وزير الداخلية حول فتح حوار مع النقابة الوطنية لعمال ومستخدمي الجماعات المحلية المنضوية تحت لواء الكنفدرالية الديموقراطية للشغل للمستشارين المحترمين السادة محمد المرس، عبد القادر العسولي، وعبد الحميد الحمديوي، فليتفضل أحد المستشارين لطرح هذا السؤال.

السيد المستشار :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

فتقريبا نفس التاريخ اللي عند السؤال ديال الأخت أي هاذ السؤال عندي موجود من تاريخ **11 - 4 1999**، وهو مطروح وحنا كنتظرو السيد الوزير الداخلية باش يجي يجاوب على هاد السؤال. حتى حد الآن ما معناه؟ هذا عدم اهتمام بهاد الفئة هذي وعدم.

فسؤالنا باسم فريق الكنفدرالية الديموقراطية للشغل، لقد وجهنا إليكم كنقابة وطنية لعمال ومستخدمي الجماعات المحلية عدة رسائل وطلبات فتح حوار مع وزارتكم منذ مدة ولم نتلق أي جواب، واذ نسجل استغرابنا السيد وزير الداخلية، لهذا الموقف فإننا نؤكد مرة أخرى على طلبنا لفتح حوار بخصوص الملف المطلبي لشغيلة الجماعات المحلية وما تعانيه من مشاكل واجهاز على العديد من المكتسبات في العديد من الجماعات المحلية والقروية. لكل هذا نسائلكم السيد الوزير ماهي مبررات عدم فتح وزارتكم لحوار مع النقابة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية حول الملف المطلبي؟.

السيد الرئيس :

الكلمة للسيد الوزير.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

السيد المستشار،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

أولا، أن ما متفقش نهائيا بأنه حنا ما كنهتموش بهاذ الفئة، حنا واجبنا أننا نهتمو بكل المغاربة وكل المغربيات وكل الفئات اللي عندها الله يسر عليها واللي ما يسرش عليها.

ثانيا، وزير الداخلية ما حضرش لأن استعمال الزمن ما كانش كيسمح لو، ما هياش إرادة شخصية أومحددة بل إرادة قاهرة نظرا لجدول ديال العمل .

ثالثا، حنا فتحنا الحوار على الأرض قبل ما يكون ما بيننا في القبة ديال البرلمان. غير صحيح حنا استقبلنا عدد ديال المرات الممثلين ديال النقابة الوطنية المنضوية تحت الكنفدرالية الديموقراطية للشغل.، أكثر من ذلك كان اتصال مع السي الأموي والسي بوزبع، وخصصنا لهم للسيد الكاتب العام يكون متكلف بحوار مستمر ديال كل يوم، ماشي غير مع الكنفدرالية الديموقراطية للشغل ولكن مع النقابات كلهم اللي كيطلبوا أنهم يدخلوا في حوار مع وزارة الداخلية، وتم فعلا الحوار مع النقابة الوطنية ديال الجماعات ديال المنضويين ديال العاملين في الجماعات المحلية، وكذلك مع النقابة المنضوية ديال الاتحاد المغربي للشغل.

رابعا، وزارة الداخلية هي طرف، ما شي هي الطرف الوحيد بل أحد الأطراف الثلاث اللي هي وزارة المالية واللي هي الجماعات المحلية فما يمكنش نهائيا نقولو بأن حنا خصنا نمشيو للامركزية ونمشيو للاتمركز، وزارة الداخلية تكون كتحاور النقابات بوحدها منفردة، كيخص لابد تعمل بجانب المجموعات الحضرية والجماعات المحلية ويكون تشاور رباعي مابين الجماعة المعنية وما بين ووزارة الداخلية ووزارة المالية والنقابة المعنية كذلك. ولهذا هاد الحوار هذا قائم والشي اللي قلتو بأننا رافضين نتحاوروا هذا غير صحيح وبأنه لم يتم الاتصال هذا غير صحيح.

ففيما يخص القواعد المشتركة كل العاملين في الحقل ديال الجماعات المحلية كيمكن الوزارة الوصية اللي هي وزارة الداخلية وزارة المالية يكون عندها موقف، لكن كل المشاكل طرف منها كبير يمكن يتحل على صعيد الجماعات، الأشغال الاجتماعية مثلا ، وجود أو عدم وجود موارد كافية وبذلك وجود أوعدم وجود مناصب شاغرة أو مناصب للترقية كافية، ولهذا هاد الحوار هذا تيخص يكون عندنا ما يكونش حوار منفرد ما بين النقابة وما بين وزارة محددة، بل يكون حوار مشترك ما بين كل الأطراف حتى نكونو كنعطيو للامركزية واللاتمركز البعد ديالها الحقيقي.

على أي جنا ما غاديش ندخلو في واحد الحوار ديال العتاب، حنا مستعدين نتداولو أي مشكل اللي كيتطرح عن طريق الحوار ولكن على أساس النصوص المنظمة للعمل ديال الجماعات والعمل ديال وزارة الداخلية والعمل ديال الوزارات المعنية الأخرى بهاد الحوار والعمل ديال النقابات المعنية، فما يمكنشي يكون خطاب مبهم اللي تيتهم قطاع وزاري معين أنه ما تيقومش بالعمل ديالو وهو كيقوم بالعمل ديالو.

من باب الانصاف هادوك الناس اللي كيتحاوروا على عدد ديال الملفات مانقولولهمش ماكتديروا تاشي حاجة وهما دوزوا ساعات ديال العمل في هاذ الميدان. وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ الكلمة للمستشار السي العسولي من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر العسولي :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

نحن بدورنا، السيد الوزير، لم نتهم أحدا. الأجوبة اللي جيتوا بها بالفعل كنطرحو عليها مجموعة من الأسئلة.

أولا بالنسبة للقاءات هناك لقاءات تتم مع المركزية ولقاءات كذلك خصها تم على مستوى النقابات الوطنية. إذن اللقاء اللي شرتو إليه الآن أنه تعقد ما عرفناش بالضبط متى عقد هذا الاجتماع باعتبار أن الأخ زميلي اللي طرح السؤال سابقا هو مسؤول عن النقابة الوطنية للجماعات المحلية ما عرفش هاد اللقاء متى تم.

حنا كنثمنو هاد الأجوبة اللي جيتو بها ديال هاذا الحوار غادي يكون بشكل مستمر ودائم مع ممثلي الجماعات المحلية، هذا سؤال إيجابي وغادي نسجلوه، ثم كذلك بالنسبة للملف المطلبي ديال الجماعات المحلية لا يغيب على ذهن السيد الوزير أن ملف ديال الجماعات المحلية هو ملف معقد، الملف المطلبي تيطلب كذلك تدخل ديالكم وديال المصالح على المستوى المركزي باش تعالج هاذ الاشكالية ديال الموظفين ديال الجماعات المحلية اللي راه معقد، كاين موظفين اللي افنوا الشباب ديال العمر ديالهم أزيد من 20 سنة ومازالوا في السلم 1هذي إشكالية معقدة معنى الملف المطلبي بمساهمتكم دون الرجوع إلى الإكراهات، معناه يمكن تعالج هاذ الاشكالية ديال العديد ديال

الموظفين ديال الجماعات المحلية. اذن القضايا راه معقدة فعلا ديال الجماعات المحلية اللي نتمنى في الأفق هو أن هاد الحوار يكون مسترسل ومستمر وما يبقاش عالق وكذلك انسجاما مع الاتفاق الأخير ديال 19 محرم اللي تيأكد وتيلح على أن الحوارات غادي تفتح على المستوى القطاعي ديال كل وزارة على حدة بالنسبة للمشاكل المطروحة ديال كل فئة فئة على مستوى الوزارة، نتمنى أننا نكونو منسجمين مع هاد التصريح أو هذا الاتفاق الأخير اللي كان مفروض أن انطلاق الحوار غادي يبدا يوم 8 ماي ولكن هاد الشي ما تأتاش ربما لظروف راكم شرتو ليها.

اللي كنتمنى في الأفق هو أن المشكل ديال الجماعات المحلية خصو يتحل في الأفق، لأن هذه الفئة أولا كتعاني الويلات إن صح التعبير كثيرة، ثم جلهم كيتصاب وخصوصا اليد العاملة كتصاب بالربو وبالأمراض ديال السل في غياب الحماية الصحية ديالهم، هذي حالة فيها، وجلهم كيعيشوا غير بالقروض فقط. كاين اللي عندو أكثر من ثلاثة قروض أربعة القروض، هاذ الشي باش كيعيشوا الموظفين ديال الجماعات المحلية بحكم الامكانيات اللي تيتقاضوها شهريا، وهذا هو الطرح اللي بغينا نطرحوه السيد الوزير نتمنى أنكم تعطوا الاهتمام والاولوية لهاذ القطاع اللي ظل مغيبا.

وشكرا السيد الوزير وشكرا كذلك للسيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير من أجل التعقيب أو الرد عن التعقيب.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أنا معكم بأن المشكل ديال العاملين في قطاع الجماعات المحلية من موظفين وتقنيين ليس بوضع سهل. تنأكد لكم بأنه غادين نعملو إيلا بغا الله سبحانه عز وجل على رفع مستوى ديال مدخول الجماعات المحلية وعلى العمل كذلك على تأهيل المستوى ديال العاملين في الجماعات المحلية لأنه في التأهيل وفي التكوين المستمر غادي يعطيوهم فرصة أنهم يحسنوا من الوضع الإداري ديالهم ومن المستوى ديال العمل ديالهم.

فكيف ما سبق لي وقلت في مجلس النواب الحل ديال مشكل ديال اليد العاملة اللي كتعاني من المستوى ديال المدخول والمستوى ديال العيش ديالها اللي هو وضع حقيقي. تيخصنا نجبرو الطريق باش نخلقو الغنى وباش نخلقو مردود جيد سواء على المستوى الوطني أو سواء على المستوى ديال الجماعات، وما يمكنش إلمكانش واحد التناغم وواحد التواصل وواحد الاتفاق على الأهداف اللي تيخصنا نوصلو لها، اللي ما يمكن لي أن غدا غادي نعطيو لأن الإمكانيات المادية فعليا محدودة ديال الجماعات المحلية، تيخصنا نعملو كيف نميو الإمكانيات ديال الجماعات المحلية وكيف ندخلو في واحد النمو اللي هو مستمر باش نكونو كنخلقو الخيرات لأن هذي الطريق الوحيد اللي يمكن لها تحسن من الوضع، وحنا تنأكدو لكم بأن الابواب ديالنا مفتوحة ولكن يكون واحد الحوار موضوعي ومسؤول، وتيأخذ الموضوعية والامكانيات الموجودة اللي ما يمكناش نزيدو فيها أكثر من الممكن ولكن حنا ماتيخصناش بدورنا ندخلو في البحث عن السبل لتحسين سواء بإعادة التكوين سواء بالرفع من مستوى ديال العائدات ديال الجماعات المحلية سواء بالعقلنة كذلك ديال التدبير اللي يمكن توفر حظوظ أكثر لتلبية المطالب ديال الشغيلة ديالنا.

في هذا الباب تندفعو الجماعات اللي عندها إمكانيات أنها تهتم بالعاملين ديالها أكثر، تقوم بأعمال اجتماعية، تقوم بإعادة التكوين، ترفع من المستوى التكنولوجي ديال العاملين باش تكون عندهم مردودية أكثر، ويكون التوفير في أبواب أخرى أكثر لإعطاء المزيد من الدخل للعاملين في حقل الجماعات المحلية.

شكرا.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الوزير،

السؤال الموالي حول الاخلال بالمهام الموكولة للمحتسبين للمستشار المحترم السيد الحدادي، فليتفضل.

المستشار السيد محمد الحدادي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم، قال تعالى : **«إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض فأبينا أن يحملنها فأشفقن منها فحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا»**. صدق الله العظيم، انطلاقا من هذه الآية الكريمة نعي جيدا مدى القيمة والأهمية وكذا الخطورة لهذه الكلمة التي تسمى الأمانة، والتي طوقها جل وعلا في عنق الإنسان الذي عليه أن يحسن تأديتها والحفاظ عليها وألا يخافوا في تحملها وأدائها على الوجه الأكمل والمرغوب في الله لومة لائم.

ومن بين هذه المسؤوليات وهذه الأمانة التي على المرء أن يحسن تصرفها ويعي مدى جسامتها، جسامة مسؤولية الحسبة التي تتطلب من صاحبها اليقظة وحسن التصرف والقيام بالأعمال الموكولة إليه من مراقبة الأسعار وجودة المنتوجات وقمع الغش مع الضرب على أيدي الوسطاء عديمي الضمير الذين يتلاعبون بالأثمنة وجودة المواد جاعلين نصب أعينهم الربح السريع على حساب القدرة الشرائية للمستهلك العادي وكذا صحته، لكن السيد الوزير المحترم يتضح وبكل جلاء ونظرا لما تعيشه بلادنا من حالة تسمم في الآونة الأخيرة أن الحسبة مسؤولة، لكن في نفس الوقت غائبة مع وجود إخلال بمقتضيات القانون رقم 2 - 82 والمتعلق بالحسبة واختصاصات المحتسبين، والذين لم يقدروا هذه المهنة حق تقديرها والوقوف بجانب المستهلك.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، هل من اجراءات ردعية لهذا الاخلال بالمهام الموكولة للمحتسبين؟ أو هناك ثغرات في القانون التنظيمي؟ أم هناك جهات أخرى تقوم بمهمات المحتسبين الذين خولت لهم هذه المهمة؟ وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية، فليتفضل.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

انتما تتعرفوا بأن الأهمية ديال أي عمل أو ديال أي تشريع أو ديال أي مسار، خص كل إنسان أهميته كتكمن في الجودة ديال الإنسان اللي كيقوم بهذاك العمل أو اللي كيقوم بهذاك التسيير أو اللي كيقوم بهذاك الابتكار.

فالبنسبة للمحتسبين عندهم ثلاثة ديال المهام أساسية :

- أولا، المهمة ديال التحكيم وفض النزاعات.

- ومهمة ديال مراقبة الجودة.

- ومهمة ديال التنظيم ديال الحرف.

هاد الثلاثة ديال الميادين كلها عندنا أرقام اللي كتبت أنه كاين عمل، ما غاديش نوقف في الأرقام، هذا عمل عندو دور خطير ومهم جدا في المجتمع. فهاد الثلاثة ميادين كلهم المحتسبين ما كيعملوش لوحدهم كيعملوا مع مصلحة قمع الغش، كيعملوا مع المصالح الصحية المحلية، وكيعملوا مع المصالح البيطرية وكيعملوا مع المصالح الاقتصادية ديال الجماعات وديال العمالات إلى غير ذلك.

فهناك عمل، ماتنقولش بأنه كامل ولكن كاين عمل، على أي حال كاين هذي ملي تخلقت الحسبة الآن تقريبا 120 ألف فض النزاع ما بين الحرفيين، وهذا رقم لابأس به. فالضمير اللي تيلعب الدور الكبير والقيام ديال هاد المصالح كلها بالمهام ديالها بكيفية متظافرة وبتبادل المعلومات، يمكن ما كيتمش دائما بطريقة جيدة، تيخص واحد الوعي متجدد بهاد المسؤوليات الجسيمة. الحسبة التقليدية بكل صدق ما يمكن لهاش تقوم بالمهام اللي كانت تقوم بها الحسبة زمان، فتيخص يكون واحد التنظيم بدات فيه وزارة الداخلية أنها كتقبط جامعيين عندهم مؤهلات وكتعطيهم تكوين في هذا الميدان هذا بالخصوص، وتكون واحد الخلية اللي خصها توسع باش تكون فعلا عندها آليات قانونية وعقول بشرية ووسائل ديال تجميع المعلومات باش تكون حتى إذا قامت بالتحكيم يكون تحكيم عادل وبإشراك المهنيين حتى نخفو حتى على القطاع ديال العدل والوطأة عليه، تكون المراقبة تتم بتنسيق مع المصالح الأخرى وتكون وسائل طبية ووسائل علمية حتى ما يكونش هذاك الإنسان اللي كيبيع أنه حتى هو تيتظلم، ويكون فض النزاعات وتأطير وتنظيم الحرف كذلك تيخصنا نعملو الشيء الكثير، لانه اذا كانت الحرف منظمة في داخل الحرف كيمكن لهذيك النزاعات أو الحد من الغش يمكن لو يتنظم في هذا القطاع.

وحنا بصدد تجديد المهام ديال الحسبة، تعزيزها بالرجال وبتعزيزها بالوسائل العلمية وبتعزيزها كذلك بنصوص قانونية باش تكون واحد المهمة اللي كتجدد لأن مايمكنش الحياة الاقتصادية في تجدد مستمر

والأداء ديالها تيخصو يجدد حسب طبيعة العما الاقتصادي، هذا العمل ضد الغش يتطلب منا عمل جماعي، حتى شي حاجة ما كتمنع المنتخبين ورؤساء الجماعات أنهم هما يكونوا كيعطو واحد الدفعة للمصالح المختصة توقف على المصلحة ديال المواطنين، فإلا ما كانشي عمل جماعي كل واحد فينا كيصلح الأغلاط ديال الآخر وكندفعو في واحد الاتجاه ديال مصلحة عامة إيلا هوليا على آلية وحدة راها ما كافياش والآلية ملي كتكون بوحدها كتفراق بسرعة والتوازن، بسم الله الرحمن الرحيم : «لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض» إيلا ما عملناش بهاذ الكيفية بواحد الكيفية ديال التوازن حتى حنا كنحتاجو أنه اللي صحح لنا عيبنا ويقول لنا ها اللي تتقوموا به جيد وها اللي ما تتقوموش به جيد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار السي الحدادي.

المستشار السيد محمد الحدادي :

معالي الوزير،

أولا أشكركم على تفهمكم لطرحنا هذا السؤال، فكم يجب أن نعلم بأن أول محتسب وهو الرسول ﷺ، بهذا المنطلق عين صاحب الجلالة المرحوم الحسن الثاني رحمه الله هاد المحتسبين سنة 1982.

ان الحسبة، معالي الوزير، لها بداية وليس لها نهاية لأنها تتكلف وتراقب جميع المشاكل الاجتماعية.

السيد الوزير،

أشرتم إلى أن هناك ثلاث مهمات لكن في القانون التنظيمي للحسبة أكثر من ثلاثة مهمات، منها المسائل اللا أخلاقية كالرشوة والفساد وغير ذلك وكذلك مراقبة الأسعار والجودة وتنظيم الأسواق والفوارق الشاسعة بين المنتج والمستهلك، وكلنا نعلم بأن هاد المحتسبين تابعين لمديرية التموين والتقنين التي هي تحت وصايتكم. نعم معالي الوزير الظهير موجود لكن غياب القانون التنظيمي.

فيما يخص التكوين، معالي الوزير، نحن معك، لكن نرى هناك بما أن قلت معالي الوزير راحنا تنكونو وتنأطرو، ولكن هنا واحد الظاهرة باللي أي محتسب توفي ماتعوضش. كيفاش هاد التأطير اللي غادي نأطرو به واحد المحتسب اللي ميت.

وثانيا معالي الوزير حنا كيفاش مثلا على سبيل المثال إقليم من الإقليم توفى فيه المحتسب وما عندوش دور، والإقليم الآخر باقي فيه المحتسب تيقوم بهذاك الدور، عندنا فوارق في الأقاليم ديالنا، واحد الإقليم تيقوم به الدور ديالو المحتسب ولكن اقليم آخر توفي انما هنا عندنا واحد الثغرات.

كذلك نحن حملتنا المسؤولية كمنتخبين، نحن كممثلين للأمة نتساءل من نراقب هل المحتسب؟ أم الذين مع المحتسب؟ الذين تخول لهم مهام المحتسب؟ إنما المحتسب أصبح شيئا في البلدية أو في العمالة لا شيء، لا شيء يعتبر كمحتسب، إنما هناك لجان من طرف العمالة، هناك لجن من طرف المجلس البلدي اللي كتعكس الوضعية ديال المحتسب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أنا معك إيلا مات شي واحد خصو يتعوض، هذا شيء طبيعي، الموت فرض علينا. ولكن كاين فرق ما بين المحتسب والمؤسسة ديال الحسبة، إيلا مشى المحتسب عند الله المؤسسة ديال الحسبة كتبقى وفيها ناس عاملين كيقوموا بالمهام مؤقتا حتى يتم ملأ الفراغ، حنا ما تنطلبوش من السادة المنتخبين يراقبوا، المراقبة كتكون إدارية أو قضائية، كيعطوا واحد الدفع للمصلحات، ماشي عيب المصالح الأخرى حتى هي تتدخل من الأحسن أنها تتدخل، لا المصالح التابعة للجهاز المنتخب ولا الجهاز المعين باش يكون تظافر ديال الجهود، لان الحسبة لوحدها والناس اللي فيها ما يمكنش يغطوا هذيك المساحة ديال المدينة كلها، محتاجين للمجهود ديال الجميع، اللي متفق معك فيه بأنه الحسبة الدائمة مؤسسة اللي خصها تعرف. كندرسو ماشي كندرسو للدراسة أو كنكونو للتكوين باش المتطلبات ديال الحسبة تتغير، دابا عندنا ناس

اللي عندهم أماكن خاصة بالانترنيت والاعلاميات وخدمات جديدة خصها حتى هي تنظم، خصها حتى هي تراقب، خصها حتى هي إيلا كانت نزاعات اللي ما قابلاش تمشي للمحاكم، الحسبة يمكن يكون عندها، فهذا واحد الإرث اللي كنفتخرو به تاريخي وحضاري وتيخصنا نعملو عليه باش نخلوه ونطوروه باش يساير الحياة الاقتصادية داخل كل جماعة. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير،

دائما مع وزارة الداخلية حول سياسة الشراكة ومسؤولية الجماعات المحلية للمستشارين المحترمين السادة قاسم الغزوي، عبد الرحمن أوشن، عبد الرفيع مهليل، رحال الزكراوي ومحمد أوشطو، فليتفضل أحد المستشارين لوضع سؤاله.

المستشار قاسم الغزوي :

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

أختي المستشارة،

اخواني المستشارين،

عندما تقدمنا بهذا السؤال كنا نتوخى أن يكون سؤالا محوريا تتبعه مناقشة، نظرا للأهمية ديالو ونظرا لإشتراك كل الفرقاء السياسيين المتمثلين داخل هذه الغرفة قصد الإدلاء بآرائهم وإغنائه.

فمما لا شك فيه ولا شك أن لمفهوم الشراكة دور مهم في التنمية الاقتصادية والإجتماعية وهو الشيء الذي أكد التصريح الحكومي ودعا له صاحب الجلالة نصره الله وأيده.

ان مفهوم الشراكة بقدرما هو مفيد في تقاسم الأعباء بين جهات مختلفة وفي مجالات حيوية الكهربة، الماء الصالح للشرب أو الشروب، التمدرس، الصحة لا سيما بالعالم القروي، غير أن هناك معيقات كثيرة نحو تحقيق ما هو متوخى من الشراكة ليس أقلها كون الجماعات المحلية لا تتوفر على الموارد المالية الكافية تؤهلها لمسايرة متطلبات الشراكة إذ أن فاقد الشيء لايعطيه فنحن نعتبر أن للشراكة شروط تعجيزية خاصة بالنسبة للكثير من الجماعات القروية التي تظل محرومة من الكثير من الخدمات نظرا لمحدودية مواردها المالية وعدم قدرتها على مسايرة الشروط التي تفرضها الشراكة بالرغم الملحوظ ورغم النمو الملحوظ في الميزانيات ديال الجماعات المحلية القروية اللي لا حظنا وبالملموس.

فكيف يمكن لهذه الجماعات انطلاقا من الواقع المعاش اللي تتعيشوا وانطلاقا من الحاجيات اللي هي ملقاة على العاتق ديالها، فبجانب ماهو أساسي هناك ماهو اجتماعي، عندما نتكلم عن التمدرس أو عن الصحة ويبقى الطرق تبقى الماء الصالح للشرب أوالشروب والكهربة فهما شيئان مختلفان في حين تنلاحظو أنه هاذ السياسة ديال الشراكة تتقسم على جوج ديال الشطرين فما يعانيه العالم القروي ليس ما تعانيه الحواضر فمن هذا المنطلق آشنو تنلقاو؟ تنوجدو أنه دائما نجد عبء عند هاذ الجماعات اللي تيأدي إلي تضخم الملفات بالمديرية العامة للجماعات، المزيد من الطلبات قصد الحصول على تنفيذ هذه المشاريع.

فماهي استراتيجية الوزارة ، معالي الوزير، مواجهة وانطلاقا من هذا الواقع اللي المتطلبات ديالو كثيرة بزاف، فهل هناك استراتيجية لمعالجة هذه السياسة في الأمد القريب والمتوسط؟ وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

كل المعطيات اللي طرحتوها هي معطيات موضوعية أنا منحدر من بادية وتنعرف بكل صدق بأن كاين حيف لأنه جماعات واحدة أخرى استفادت من الاستثمارات ديال الدولة كثيرة من بداية الاستقلال إلى خلق المبدأ ديال الشراكة منذ أمد قريب، ماغاديش نرجعو للماضي اللي عطاه الله عطاه، فكاين حكومة ديال سيدنا، بتوجيه من سيدنا الله ينصرو غادي يكون اهتمام خاص بالعالم القروي اللي هو متعدد القنوات ومتعدد الأوجه، فكل الاستثمارات اللي غادي تعملها الدولة مثلا إثر هاذ الفاجعة ديال الجفاف اللي وقعت في المغرب. 6 الملايير ديال

الدراهم ماشي سهلة اللي غادي يستفيد منها العلم القروي هو نوع من إعادة التوازن للحيف اللي كنت تكلمت عليه من قبل.

حقيقي بأن التقطيع الجماعي الأخير اللي كان كيهدف لوضع إطار مستقبلي أكثر منو من حصر حاجيات آنية بطبيعة الحال، شفنا بأن بعض الجماعات ما عندهاش حتى باش تخلص الموظفين ديالها ولكن في هاذ الوقت هذا يصعب يكون حل آني لكن غادي يتعاد التفكير في التقطيع الجماعي باش تكون جماعات عندها واحد الأبعاد اللي قادة تعطيها إمكانيات ذاتية وقادة تعطيها واحد المجال اللي تقوم فيه بأعمال ديال التنمية. ما غاديش تنتظرو هاذ التقطيع بطبيعة الحال، قبل مانجي أنا وبعد ما جيت أنا، الدولة كانت كتقوم بواحد المجهود بالماء أواتجاه الجماعات الغير محظوظة، بحيث ملي كيتم مدها بالماء أو بالكهرباء أو بترميم البنيات المدرسية في الميدان ديال التعليم أو في الميدان ديال الصحة، الدولة كتدفع الأقساط اللي كترجع للجماعات اللي ما عندهاش موارد خاصة، حتى إيلا ما كانشي كتدفع كلشي تدفع طرف كبير.

ولكن الشهادة لله، السياسة ديال الشراكة هي سياسة حكيمة جدا لأنها تعطي المسؤولية للمنتخبين ديال المنتخبين وكتجعلهم كيشعروا بالعبء اللي كتحملوا الدولة من جهة، وثانيا بالواجب ديال الاحتكام للعقلنة في أي طلب وفي أي تدبير باش ما تكونش تجاوزات لأن الانسان ملي تنشركوه وكيدفع من جيبو طرف ديال الأعباء كلها كتكون مسؤوليتو أكثر، وأنا كنوجد في هاذ الشراكة اللي يمكن كونت في واحد الفترة نوع من الحيف فيها نوع من الحكمة باش يكون بناء مستقبلي، بناء مشترك ومسؤول بالخصوص، باش مايكونوش الناس اطلب، اطلب، اطلب بلا ما يكون عندو وعي بالعبء المالي وأعباء أخرى اللي غادي نتكلم عليها إذا سمح الوقت. كنحاولو باش الدولة أنها تحمل طرف من الأعباء ديال الجماعات اللي ما عندهاش امكانيات، لكن اصبحنا تنواجهو وغادي نواجهو من هنا القدام على صعيد الجماعات مشاكل واحدة أخرى، كنمدو الجماعات بالماء هذا واجب على الدولة تعملو بالكهرباء هذا واجب على الدولة تعملو التمدرس، المستشفيات، ولكن كيخص الصيانة من بعد، وكيخص التدبير، فالناس اللي كتعطيهم الآن الضوء أو الماء الصالح للشرب إلماكنش عندو الإمكانيات المادية باش يخلص المساهمة ديالو ديال الاستثمار ويخلص كذلك الاستهلاك كيمكن يوقع الخلل.

ثانيا : التدبير اللي هو من طرف المكتب الوطني للكهرباء ولا من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب هو تدبير مركز، وتنعرفو بأن التدبير المركز دائما عندو عوائق أو عائق كبير. ولهذا تيخصنا بالموازاة مع المساعدات ديال الجماعات اللي ما عندهاش امكانيات يكون واحد التفكير في خلق مستقبلي لأدوات ديال التدبير وديال الصيانة ديال كل هاذ الاستثمارات سواء في القطاع ديال الماء أو في القطاع ديال الكهرباء بالخصوص وبالتطهير ديال السائل أو غيره. ولهذا الهيكل النهائي والحصيلة النهائية للعمل في هذا الميدان غادي نعملو جميع باش نرسخوه على المستقبل، مازال ما استقرش العمل باش يكون عليه واحد الحكم نهائي، أكيد أنه كيطلب باش يكون تفكيرنا مختلف على التفكير التلقائي ماشي غير غادي نمدو واحد القرية بالماء ولا بالكهرباء راه المسائل تحلات، كيبقى التدبير، كتبقى الصيانة، كيبقى التجديد، كيبقى أنها ما تكونش مصدر ديال التلوث للبيئة إلى غير ذلك. وهنا كيخص التفكير في آليات جديدة باش نسايرو هاذ المسيرة ديال التنمية المباركة اللي الامتيازات اللي كانت في الوسط الحضري كتكون كذلك كتدوزللبادية حتى تكون الحضارة المغربية بشقيها تتلاحم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد قاسم الغزوي :

شكرا سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

حقيقة أنه عندما نقول الشراكة هي حكمة ولكن الشراكة بغض النظر عن المرافق الاجتماعية كالصحة والتمدرس والطريق كذلك يمكن أن نقحمه في هذه. تتبقى الطاقة، الماء طاقة والكهرباء طاقة وكما تعلمون أنه مثلا الكهرباء يقتضي أنه المساهمة ديال المستفيد والمساهمة ديال الجماعات المحلية في الاستثمارات. حنا اللي تناشدوه في إطار ايجاد حلول وايجاد الصيانة المستقبلية، ما يمكنشي للمكتب أنه يستثمر ثم يبيع طاقة ويحصل بأنه الآن تنشوفو التكلفة تعت هاذ لأنه رغم الشراكة اللي حنا مثلا مدعوون اليوم الجماعات المحلية مدعوة لتطبيقها أنها لا تشارك في التكلفة الإجمالية للمشاريع بل التكلفة

تتجي مخططة من مكاتب اللي هي مختصة أو اللي تتحيلها عليها المكاتب المعنية سواء تعلق الأمر بالماء أو بالكهرباء.

ففي هذا الاطار، تنلاحظو أنه في بعض المرات كتكون التكلفة كثيرة وبعض الصفقات كذلك راه حتى في المرافق العمومية كذلك شبهها في ذلك شبه. اللي تنقولو أنه غادي ندير شراكة غادي نلتزم أنه المستفيذ يؤدي والجماعات المحلية تؤدي بجانب هاذ المكتب هو راه غادي يبيع الضو ديالو، إذن تيدخل استثمارات ديالو وغادي يدخلها وغادي يحقق الربح، إذن خصنا نتقاسمو حتى هاذ المداخيل وبهاذ المداخيل اللي غادي نتقاسموها هاذ الجماعات المحلية وغادي تقاسمها استثناء مثلا المستفيذين اللي غاتعتبروها أنها مساهمة منهم للجماعات المحلية غادي تبان لنا واحد الاستراتيجية ديال الإصلاح في الآفاق البعيدة، اذن هاذ المحور هذا تتجينا عقد مثلا الجماعات المحلية مطبوع يوقع، ولكن نظرا للخصاص ونظرا للحاجيات ونظرا للأهمية تاع هاذ المشاريع ومدى مكانتها عند المواطنين تتجعل أنه جميع الرؤساء تيقولوا ياالله بسم الله وصافي بلا ما يعطي.

أما الشراكة تقتضي أن يكون واحد، وبما أن الوزارة هي الوصية على هاذ الشيء فحنا تنطلبو أنه الوزارة ديالكم تعكف على هاذ المسائل لا فيما يخص التكلفة ولا فيما يخص استرجاع الاستثمار لأنه الاستثمار غادي يؤدي من خلال الاستهلاك وكذلك بهاذ رؤوس الأموال تؤدى ويكون واحد النصيب اللي هو يدخل لهاذ الجماعات المحلية أو تدخل للمديرية العامة ديال هاذ الجماعات اللي هي مكلفة بالجماعات المحلية قصد الصيانة وقصد توسيع البرنامج، وشكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

شكرا السيد الرئيس،

اسمحوا اللي كنعقب نظرا للحساسية ديال المضوع، ولا للسيد المستشار المحترم.

الدولة كتحاول باش المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب ما يكونش عندهم شي ربح في هذا العمل، وأنا تنقول لك بكل صدق هما إيلا جبروا نهنيوهم من هاذ العملية يتهنوا منها.

في هاذ المرحلة الأولى تنخليو التحقيق ديال المشاريع على الأرض يكون من طرف مهنيين اللي متمكنين من المهنة ديالهم، هذا تيلزم علينا كوزارة وصية وعلى الجماعات كذلك، وكونوا متيقنين بأنه منين حطيت رجلي في وزارة الداخلية وكرمني سيدنا وشرفني بهاذ التدبير ديال الوزارة، طلبت من الادارة العمومية ديال الجماعات المحلية تبدا في تكوين ديال ناس اللي تيخصهم يبداو يشاركوا في العمليات ثم الاستمرار في العمل ديالهم، لأنه كون كان عندنا الامكان ديال خلق وكالات اللي خاصة بمجموعة ديال الجماعات هذا شيء ممكن، ولكن تنشوفو النتائج ديال بعض الوكالات اللي اضطرت الدولة أنها تمشي للتدبير المفوض، فتنحاولو بكل ما يمكن باش هاذ المؤسسات ديال الدولة ما يكونش عندها ربح في العمليات اللي كتعمل في العالم القروي كمجهود منها للمساهمة في بناء العالم القروي، هذا ما كيمنعش أنه يكون عندنا ناس مؤهلين باش يتبعوا العمليات ديال التتبع على الأرض اللي يمكن تكون مغايرة حتى للإرادة ديال الإدارة المركزية سواء بالنسبة للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب أو بالنسبة للمكتب ديال الكهرباء. والسلام.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير،

حول تبسيط مسطرة التسجيل للحصول على كناش الحالة المدنية، أعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين السيدين محمد الجوهري ومحمد يحياوي فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد محمد يحياوي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

هذا السؤال كان قد وجه لوزارة الداخلية في 06 - 05 - 99 واعتبره سؤالا مهما، ففعلا لا داعي للتذكير بالأهمية القصوى التي تكتسيها وثيقة كوثيقة دفتر الحالة المدنية وكناش الحالة المدنية نظرا للمعلومات الهامة التي يمكن الحصول عليها، معلومات التي يمكن استعمالها من جميع المؤسسات، لامن ناحية التمكن من معلومات اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو حتى علمية.

ومع الاسف لا زلنا إلى حد الساعة نلاظ بأن عددا كبيرا من المغاربة وخصوصا في البوادي لازالوا لم تتح لهم الفرصة للاستفادة من هذه الوثيقة والاسباب متعددة يمكن حصرها في سببين الأول ربما عدم اعطاء الأهمية من طرف المواطن نفسو، ولكن اللي كيهمنا حنا وهو الصعوبات المادية التي يواجهها المواطن أثناء محاولة الحصول على هاته الوثيقة.

فالسؤال المطروح الآن على السيد وزير الداخلية وهو ألا يمكن إجراء حملة لتعميم استعمال هذه الوثيقة وتسهيل ماموربة المواطن بتبسيط المسطرة المعمول بها حتى الآن؟ وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة عن السؤال.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

هو المشكل أساسا، الإنسان المغربي انسان ذكي وعملي، راه إيلا احتاج الحالة المدنية تيمشي يصوبها ولا ما احتاجهاش ما كيصوبهاش، فالمشكل هو التعميم ديال كناش الحالة المدنية، هذا كيطلب التوعية ديال المواطنين نفسهم باش يعطيوا لنفسهم العناء باش يمشوا يصاوبوا الكناش ديال الحالة المدنية، بطبيعة الحال التسهيلات الإدارية ماشي متوفرة خصوصا في الوسط القروي اللي المسافات طويلة بزاف والمعاملات الإدارية ما كتكونشي بواحد النوع ديال التلقائية، للأسف الشديد فالتعميم كيمكن الدولة تتخذ قرار أنها اتخذت قانون كيعمل الاجبارية ديال الحالة المدنية هذا حل كيمكن الدولة تقوم به.

وزارة الداخلية كتحث المنتخبين والعاملين في الحقل ديال الحالة المدنية باش يبسطوا للمواطنين. أنا ما تنشوفش بأن الحل ديال مشكل بحال هذا خصو يتم بحملة، خصنا نتعفاو شي شوية من الوباء ديال الحملات فين ما كانت شي حاجة تدار لها حملة، كيخص عمل منظم معقلن، مستمر باش يمكن نقومو به. فكاين واحد المجهود اللي خصو يتعمل من طرف الدولة بإدخال المعلوميات مثلا، بإدخال الطرق ديال التدبير اللي هي سريعة حتى تكون كتلبي الحاجات ديال المواطن كيطلب اعتمادات، كيطلب تكوين ديال الناس بالخصوص باش يمكن لهم يستعملوها. وهذا واحد الميدان جد شائك اللي ما خصناش نغلطو فيه بحال البطاقة الوطنية.

أنا كنت مدير عام للأمن الوطني في واحد الوقت وكان البرلمان المحترم آنذاك كيطلب تعميم البطاقة الوطنية، أودي تيخص مقاييس علمية، خاص تاخذ الأثر ديال الأصبع، خاص تاخذ البصمات وتقبلهم الآلة وتديرهم في العقل الإلكتروني وما تغلطش ما بين هذا وهذا وتمشي عند الناس كلهم بحيث كاين واحد الساعات ديال العمل انساني وتقني يستحيل أنه في 6 أشهر أو 8 أشهر كيفما كان المجهود نقومو به في أمورات أساسية بحال هذي اللي هي ضروري ماخصناش نتسرعو، ولكن العمل يكون عمل جيد.

وبصدق أنه في سنة أو سنة ونصف يمكن نقومو بهاذ الشي هذا كلو، لكن خص تعطي الاعتمادات، ويتجندوا تقنيين اللي ما كيعملوش في هاذ الحقول هاذي يعاضدوا المؤسسة اللي كتقوم بهاذ العمل وآنذاك يمكن نوصلو لنتيجة. هنا بالنسبة للحالة المدنية إيلا كانت التوعية والتحسيس ديال الناس اللي ما مشاوش يديروا الحالة المدنية ويكون بحال دابا تنقل ديال الآليات التقنية في الأسواق مثلا باش يسهلوا الناس ويجيبوا.

مع المنتخبين كيمكن نجبرو حلول اللي هي خاصة بكل جهة من الجهات أوكل جماعة من الجماعات أنا ما شي ضد هاذ الفكرة هاذي وحنا مستعدين نعطيو كل المساعدات، إنما اللي تنطلب منكم أنه المساعدات تكون اللي كيخلي العملية والمصداقية ديالها والعلمية ديالها. كاين واحد العدد ديال الناس اللي تيحاولوا ياخذوا الجنسية مغربية أو وثيقة مغربية أو جوج ديال الوثائق لأغراض غير مفهومة هنا كيصبح حتى المعطيات الأمنية ديال البلاد في موضع اللي كيخصوا ما يكونش انزلاق يكون ثبات وإعطاء الوثيقة اللي يستحقها.

ففي هاذ الإطار هذا يمكن لنا نقومو بمجهود باش نلبيو هاذ الرغبة هذي، اللي حقيقة كاين واحد الثغرة حقيقية اللي هي موجودة.

وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد وزير الداخلية، التعليق للسيد المستشار فليتفضل.

المستشار السيد محمد يحياوي :

شكرا، اسمح لي السيد الوزير ما جاوبتنيش على السؤال ديالي، ربما أنا ما كنتشي صريح أو واضح في التدخل ديالي.

ملي تنهضر على الصعوبات اللي تيتلاقاها المواطن نعطيكم يعني شرح بسيط، مواطن في البادية غالبا ما كيكونش عندو الرسم ديال الزواج وتيولد، اللي تيولد تيكون عندو 2 أو 3 أو 4 ديال الأولاد وتيبغي يسوي الوضعية ديالو، تيولي في مصاريف اللي تتلزمها عليه المحكمة، اللي تيولي من المستحيل باش يسوي الوضعية ديالو. تيقول لك آسيدي أنا غادي نخسر واحد العشرين ألف ريال أو 2000 درهم أوشي حاجة بناقص.

السؤال ديالي اللي وجهت لكم واش ممكن يعني باستشارة زميلكم في العدل وايجاد صيغة لربما إعفاء أولا تبسيط هذه المسطرة من هذا في هاذ النوع، وفهاذ الصدد اسمحوا لي غير بغيت نغتنم الفرصة للتحدث في هذا الموضوع لأن سبق لي أن شاركت في ورشة صغيرة مع أن الميدان ديالي بعيد من الحالة المدنية ولكن لظروف معينة، ولقيت بأن الموضوع ديال الحالة المدنية ربما حنا لا كمغاربة ولا كإدارة ما زال ما اعطيناهاشي يعني الأهمية اللي تتستحقها.

كلنا تنذكرو الحالة المدنية اللي شخصيا أنا الحالة المدنية ديال الوالد الله يرحمو مكتوبة ب l'encre de chine ديك ( ) دابا الحالة المدنية كناش الحالة المدنية يحشم الانسان حتى يطل عليه، علاش نظرا للأطر والناس اللي تيصبحوا تيشرفوا على الحالة المدنية لأن في واحد الوقت كانوا ناس اللي تيعرفوا يكتبوا وكاين شروط وكاين هذا، كانت عندو واحد القيمة. فأنا حتى تنشكك ربما بعض المرات في المعلومات نظرا لهاذ الإهمال والمسؤولية تنتحملوها حنا كمنتخبين محليين ولكن كتحملها كذلك الإدارة معنا، ملي تنجيو نشوفو السجلات والحالة اللي تيتوجودوا عليها السجلات في الجماعات حالة يرثى لها، ملي تنشوفو الخط تكلمت عليه، عدم توفر الجماعة على امكانية حتى شراء بعض الأوراق وبعض سميتو فلهاذ المسائل كلها اللي السيد الوزير كنذكركم بها ربما لإعادة النظر في هذه الوثيقة اللي تنأكد عليها مرة أخرى هي وثيقة أهميتها كبيرة جدا لا من ناحية التوقعات الاقتصادية ولا حتى من الناحية العلمية في ميادين عدة في الدراسات الابديميولوجية يمكن أن نستخرج منها معلومات جد مهمة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية فليتفضل.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

هاذ الشي اللي تفضلتو به القانون هو القانون. بطبيعة الحال الإنسان اللي كيتزوج بالاشهار الزواج ديالو والكيفية عرفية في البادية تيخصوا لا بد من 12شاهد ولا بد من محكمة ولابد. هذه أشياء ضرورية لأنه منين تيختار الإنسان الكناش ديال الحالة المدنية، كيختار واحد الحياة اجتماعية منظمة وما يمكنش لها تكون منظمة إلا داخل القانون. فإذا كان القانون يفرض هاذ المصاريف الغالب الله، وزير العدل ما يمكن لوش يعمل استثناء بالنسبة للمواطن دون مواطن بل من خاصيات القانون أنه هو نفس القانون بالنسبة للجميع.

هذا المعطى الثاني، الجودة ديال الكنانيش نفسها والجودة ديال الكتابات فأنتم كتعرفوا بأن الحالة المدنية الآن هي من المسؤولية الأولى ديال المنتخبين ومع ذلك كنتقاسمو المسؤولية. كيمكن للإنسان في المستقبل دابا كاين آليات ماشي بالضرورة خصنا نبقاو نكتبو الحالة المدنية بالقلم وبالدواية كيف ما زمان. كاين آليات ، كاين وثائق اللي ما كيمكنش لهاش تزور، وحتى إذا تزورت كاين وسائل تكنولوجية اللي كتجعل الإنسان كيطلع حتى للمكينة اللي تصورت بها أو غيره، أنا متفق بأنه اسقبالا كل الوثائق ديالنا لا من الحالة المدنية ولا من الرخصة ديال السياقة، ولا من البطاقة الوطنية، ولا من جوازات السفر كيخصها تستفيذ من الوثائق اللي كتوفرها التكنولوجية الجد متقدمة اللي يمكن من هنا القدام ما تكونش حتى وثيقة مكتوبة بل رقم تعطيه للعقل الالكتروني ويعطيك المعلومات كلها، لا بد غادي نطورو في هاذ الميدان.

ولكن في الوقت الحالي الوسائل اللي كنتوفرو عليها أنا متفق معك تيخص يكون واحد النوع ديال الزجر وواحد النوع ديال التنبيه لعدم صيانة الوثائق ولعدم المحافظة عليها على الأقل في الجودة اللي كانت قبل منها ما تكونشي أسوأ. وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد وزير الداخلية،

دائما في قطاع الداخلية حول المعايير المعتمدة في توزيع حصة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة لفائدة الجماعات المحلية للمستشارين المحترمين السادة الصوالحي بوزكري، محمد يحياوي، حمد الموذن، بلخير الخلفاوي، الحسن أمعذور فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أود أن أرحب بالسيد وزير الداخلية لأنه أعتقد أنه يحل لأول مرة وهو يجيب على تساؤلات السادة المستشارين البرلمانيين. كما أتمنى بهذه المناسبة له التوفيق في مهامه الجسيمة.

السؤال السيد الوزير الذي طرحته كذلك منذ ما يزيد عن سنة وهذه ملاحظة جاءت بصفة عامة على ألسنة السادة المستشارين في حين أن الدستور، في حين أن الدستور يحدد المدة في 20 يوم، فأين نحن من الأجل المحدد في الدستور، ولكن أعتقد أن السيد الوزير لا يتحمل هذه المسؤولية وهذه المسؤولية نحملها إلى الحكومة بصفة عامة وأناشد المجلس بأن يحرص على حقوقه الدستورية سواء تعلق الأمر بهذا الوزير أو بالوزراء الآخرين، لأنه في هاذ الباب فعلا تجاوزات كثيرة، تجاوزات كثيرة فيما يخص هاذ الأجالات، هذا بين قوسين.

هذا السؤال لما طرحته طلبت له أن يكون سؤالا محوريا نظرا لأهميته ونظرا لوسعه ولعمقه لأن حصة الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للجماعات المحلية هو واحد الملف مهم كبير وعميق وموسع لأنه يهم مؤسسة اللامركزية ومؤسسة اللاتركيز، هذا الملف نعرف أهميته بالنسبة لتدبير الشأن العام المحلي وبالنسبة للديموقراطية المحلية التي تؤسس للديموقراطية الوطنية.

المقاييس المعتمدة لتوزيع هذه الحصص السيد الوزير نعلم أنها ارتكزت على معايير، وهذه المعايير سبق التداول في شأنها على مستوى العمالات وعلى مستوى لجنة الداخلية هنا كذلك بالبرلمان. ولا ننفي أنها معايير موضوعية ومعايير معقولة حسب منطق معين، غير أن هذا المنطق بعد التجربة للسنوات الفارطة أبان عن محدوديته، ذلك أن الجماعات الفقيرة التي تفتقر إلى موارد ذاتية، إلى رصيد عقاري وإلى فائض يمكنها من شراء رصيد العقاري لكي تذهب إلى صندوق تجهيز الجماعات لكي تكون نواة للإقلاع وللتنمية هذه الجماعات فقيرة حسب المعايير المعتمدة وحسب المنطق الحالي ستظل دائما فقيرة وستبقى كذلك على هذا الحال لأنها لا تتوصل إلا بما تسد به رمقها ولا يفرج على هذه الاعتمادات إلا في أواخر السنة المالية، بينما الجماعات التي لها موارد ذاتية ولها حركية جبائية ترى حصتها تزداد سنة عن سنة، فلذلك السيد الوزير نقول لكم ألا يكون قد حان الوقت لإعادة النظر في هذا النظام لتوزيع هذه الاعتمادات التي تعول عليها أغلبية الجماعات وخصوصا الجماعات المحدثة التي لا تتوفر على موارد ذاتية ولا يمكن لها والحال هذا أن تتوفر على هذه الاعتمادات.

شكرا السيد الوزير

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

المقاييس ديال توزيع الحصة ديال الضريبة على القيمة المضافة مشكل شائك لأنه كاين مقاييس قائمة واللي هي موضوعية اللي كتأخذ بعين الاعتبار الكثافة ديال السكان والمشاكل ديال الجماعات اللي تفضلتو وقلتوا بأن هاذ المقاييس كانت ربما موضوعية في وقت وما

بقاتش موضوعية الآن. أنا كنشاطركم الرأي لواحد الحد. تعودنا بصدق ملي تيكون عندنا شي مشكل قائم كنشوفو غير في هذاك الشي اللي هو موجود كيف كل واحد يأخذ منو أكثر ما يمكن، وحنا الحل ديال المشاكل ديالنا القائمة والمستقبلية كيف يمكن نخلقو الخيرات؟ حتى نميو هذيك الحصة ويستفيد منها الناس أكثر.

فالداخيل ديال الضريبة على القيمة المضافة كتمثل % 50 ديال الميزانيات ديال الجماعات المحلية هذا شيء مهم جدا. كان التصحيح تدريجي بالنسبة للاستفاذة ديال بعض الجماعات لصالح الجماعات القروية بالخصوص أن هذاك التصحيح التدريجي كيمشي حتى أن الحصة ديال كل فرد تكون موجودة في الجماعات الحضرية بنفس الشاكلة في الجماعات القروية بنفس الشاكلة عند الجماعات الحضرية ومستقبلا باش تتجاوزها. فالآلية الحالية تنحاولو ندفعو بالجماعات المحلية أنها تنمي الجماعات اللي عندها امكانية الموارد تنمي هذيك الموارد باش تبقى المداخيل ديال القيمة المضافة للجماعات اللي ما عندهاش امكانيات. «لا تيأسوا من رحمة الله» حنا ما يمكناش نيأسو نهائيا ونقولو هذيك فقيرة غادي تبقى دائما فقيرة، غادي تغنى حتى هي إن شاء الله.

فغادي يتعاد النظر في الجماعات وغادي يتعاد النظر في التوزيع التدريجي لصالح الجماعات اللي هي محتاجة أكثر وغادي نعملو جاهدين مع السادة المنتخبين، مع كل القطاعات الوزارية باش الوتيرة الاقتصادية تعرف نمو حقيقي، الحل الحقيقي ديال المشاكل المالية ديال العمل وديال التأهيل ديال الانسان والتأهيل ديال المقاولات والتأهيل ديال الاقتصاد الوطني تيرتكز بعملنا الأساسي في جعل الدواليب الاقتصادية يكون عندها واحد الإقلاع جيد باش تكون عندها مكانة اقتصادية في الجهة محترمة. الأرقام الأخرى غادي نحاول نبين أنه تعمل مجهود فعلا لصالح الجماعات اللي ماهياش محظوظة، هاذ الجماعات من ناحية أخرى كتستفذ من عمليات استثنائية، مثلا لا ما مكنهاش تخلص قرض وزارة الداخلية كتخلصو في عوضها. لا ما مكن لهاش تؤدي الواجب ديالها في عملية ديال شراكة الدولة كتقوم في محلها، بحيث وخا تيكون قلة الإمكانيات على صعيد الجماعة ما كتنساش نهائيا، كيكون واحد الواجب أنه تكون تعاضد وأننا نوقفو بجانبها، لأنه يتعذر أن الدولة يمكن لها توقف بجانب كل الجماعات اللي عندها حاجيات مالية. غادي يتعاد النظر كذلك في النظام الجبائي باش يكون أكثر عقلنة وأكثر مردودية ونرجع ثانية نقول أنه قبل العقلنة وقبل ما تكون المردودية تيكون يتعطى واحد الدفع للانتاج حتى أن الخيرات تكون كتخلق بوتيرة أكثر والمردودية النافعة تكون كتنزل علينا وهي ورحمة الله بالأكثر. والسلام عليكم.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري :

شكرا السيد الرئيس،

تعقيب وجيز جدا، أريد أن أسجل بارتياح أن السيد الوزير يشاطرنا هذا التصور وهاذ المنظور ونحن كذلك لا نيأس من رحمة الله ونظل متفائلين، ولكن الذي حذانا إلى طرح هذا السؤال هو رغبتنا الأكيدة في إعطاء إمكانية للجماعات الفقيرة لتحقيق الإنطلاقة، لأننا نريد أن نحقق إقلاعا تنمويا اقتصاديا لكن والحالة هذه لما لا نتوفر على اعتمادات لشراء الأرض ولما لا نتوفر على الأرض لا يمكن أن نذهب إلى صندوق التجهيز حتى تكون لنا مثلا استحقاق غير مؤدى، حنا ما لقيناش الوسائل باش نوصلو للآليات ديال التمويل، لذلك تتلتمسو في هاذ التصور الجديد بأن توضع مثلا خطة على المستوى الوطني داخل الأقاليم بأن تعطي أهمية أو أولوية للجماعات التي يعني لا تتوفر على امكانيات لتحقيق هاذ الاقلاع، من خلال هاذ الامكانيات ديال الحصة، لأنها إذا حققت هاذ الجماعات هاذ الاقلاع راه غادي مثلا تخفف على جماعات أخرى.

وشكرا على أي لجواب السيد الوزير الذي أعتبره جوابا مقنعا وصريحا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيد وزير الداخلية حول أراضي الجموع للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف اسطمبولي، محمد فضيلي وبلحاج الدرمومي فليتفضل أحد المستشارين لوضع السؤال.

المستشار السيد محمد الفاضيلي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

أختي المستشارة،

السيد الرئيس، السؤال ديالنا يتعلق بأراضي الجموع أو الاراضي الجماعية التي يطلق عليها أراضي الجموع، هي أراضي ترجع ملكيتها إلى جماعات سلالية على شكل قبائل أو عشائر تربط بينهم روابط عرقية أو عشائرية أو عائلية بحيث أن ملكيتها تعتبر شائعة فيما بينهم مع امكانية توزيع الانتفاع فيما بينهم والاستغلال المشترك في بعض الأحيان، وتحتل هذه الأراضي أهمية اقتصادية واجتماعية كبرى، مساحتها تفوق، السيد الرئيس، إحدى عشر مليون هكتار، عدد السكان يناهز 9 ملايين نسمة إلا أننا نلاحظ أن طريقة استغلالها تعتبر جد تقليدية وغير منتجة مما ينعكس سلبا على دورها الاقتصادي، وهذا يعتبر خسارة كبرى بالنسبة للتنمية الفلاحية بالخصوص.

فهل فكرت الوزارة في اتخاذ إجراءات جذرية وعملية لتصفية هذه المشاكل العالقة التي تتعلق بهذا الملف الشائك؟ وهل تفكر كذلك في تطبيق توصيات المناظرة الوطنية المنعقدة حول الموضوع بتاريخ في شهر دجنبر لسنة 1995 بالرباط.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية، فليتفضل.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة،

السيد المستشار المحترم،

بحال اللي قلتو هو مشكل شائك، وحاجة طبيعية أن المشاكل أغلبها تكون شائكة.

بالنسبة للأراضي ديال الجموع إذا كان الاستغلال ديالها تقليدي، فهو انعكاس للمالكين القدرة الاستغلالية ديال المالكين ديالها لأن وزارة الداخلية كتمارس غير الوصاية، ومع ذلك أنا أشاطركم الرأي وما تيخصناش نبقاو ماشين في هاذ الطريق ديال الاستغلال التقليدي، فتنعملو جاهدين وبدينا ببعض المشاريع أنها يتم الاستغلال ديالها استغلال معقلن لفائدة الناس اللي منحدرين من السلالات اللي كتملك الأرض وبالموافقة ديالهم.

فالآن راه عندنا قيد الدرس مشاريع اللي غادي تستغل بطريقة فلاحية جد معصرنة اللي هي كتمشي للتصدير ديال المواد الفلاحية وغادي يكون معاهدة أو عقد ما بين مالكي الأرض ومابين الشركة اللي غادي تستغل وتعطي الأولوية للناس في التشغيل ديالهم ويكون المردود واحد المردود جيد ليستعمل بالإستشارة مع المالكين للأرض، هذه من ناحية.

من ناحية وحدة أخرى هذيك العائدات كيتم التدبير ديالها الآن بواحد الطريقة اللي كتضمن واحد المردودية لصالح الجماعات السلالية، فهذيك الحصيلة المالية بالموافقة ديال الجماعات السلالية توضع في حسابات لزمن محدد اللي كتكون عندها فائدات وكيتم الاستعمال ديالها بالموافقة ديال المستفيذين نفسهم، فالدولة في هذه الحالة هذي ما يمكن لهاش تتصرف كيف ما بغات، ما يمكن لها تتصرف غير بالتقيد بالإرادة ديال المالكين الحقيقيين ديال هاذ الأرض، بطبيعة الحال حسب الجهة وحسب النوعية ديال الأرض وحسب النظام القانوني ديال كل أراضي الجموع اللي كينتميوا للمجموعات السلالية كيختلف الاستعمال.

كاين كذلك برامج سياحية اللي هي مبرمجة في الأراضي ديال الجموع، لكن غادي يتم الاستغلال ديالها بالموافقة ديال الجماعات السلالية. كاين كذلك برامج عمرانية أو صناعية اللي ما تحيدش الملكية للجماعات السلالية ولكن يتم الاستغلال ديالها بالموافقة ديال الجماعات السلالية. فللأسف الشديد هذي كلها في طور البرمجة عاد عملنا لها البرمجة هاذي شهرين أو3 أشهر، وتنحاولو نذكرو بدقة وحنا كنتشاورو مع الجماعات السلالية حتى يتم الاحتفاظ على المصلحة ديال الناس وما نفرطوش في الحق ديالهم.

تم تفويت بعض الأراضي ديال الجموع في حالات معينة اللي كيخولها القانون للقطاع ديال التربية الوطنية. إذا كان واحد القطاع

ديال النفع العام، كيتم التقييم ديال الثمن ديال هذيك الأرض، وكيتم التفويت لكن دائما بالموافقة ديال الجماعات السلالية. فبتنوع هذه الجماعات وبتنوع النظام العقاري ديال الأراضي وبتنوع الجانب الخصب أوغير الخصب ديال هذه الأراضي كيتم استعمالها بكيفيات مختلفة. احنا استقبالا غادي نحاولو ندفعو المالكين الحقيقيين تكون عندهم اليد الأولى في الاستغلال إذا أمكن أو الكلمة الأولى إذا كانوا مضطرين أنهم يكروها للشركات أو الأشخاص باش يستغلوها في بلاصتهم والمدخول ديالها والمردود ديالها واحنا مستعدين نتحاسبو حتى على السنتيم ما يمكنش الاستعمال ديالو أبدا بدون الإرادة ديال المالكين المنحدرين من السلالات المختلفة. ونتمنى على الله نكون جاوبتكم على هذا السؤال، هو سؤال معقد جدا، إذا بقات شي جوانب تغابت أنا مستعد أنني نكمل.

شكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار؟

المستشار السيد محمد فضيلي :

شكرا السيد الرئيس،

بدوري أشكر السيد وزير الداخلية على أجوبته الشافية. باقي لي واحد الاستيضاح السيد الرئيس، واش ما كتفكرش الحكومة مستقبلا أنها تملك هذه الأراضي لأصحابها؟ هذا سؤال.

وعندنا واحد التصور، تصور في هذا المضمار سواء تعلق الأمر بأراضي الجموع أو أراضي الجموع أو أراضي الگيش أو الأراضي المهملة، غادي نتناولوه إن شاء الله بمناسبة دراسة الميزانية ديال وزارة الداخلية داخل اللجنة، أنه غادي يكون عندنا الوقت كافي باش نتبادلو الآراء باش نفتحو واحد الحوار في هذا المضمار. شكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

دائما مع وزارة الداخلية حول سائقي سيارات الأجرة، سؤال تقدم به المستشارون المحترمون السادة عبد الرحمن لبدك، أحمد الجوهري، عمارة الحاج لعمارة ومحمد المنصوري، فليتفضل أحد المستشارين لتقديم هذا السؤال.

المستشار السيد محمد المنصوري :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

اخواني المستشارين المحترمين،

قطاع النقل يعرف ازدهارا وهو قطاع جد مهم بل أساسي في الاقتصاد تاع البلاد، وضمن هذا القطاع هذا يوجد قطاع نقل للأجرة أو سيارات الأجرة، هذه الفئة من القطاع نلاحظ أنه منذ الاستقلال لم يعرف تنظيما، بحيث أنه الطريقة ديال تسليم الرخص لم تتغير، دفتر التحملات ما موجودش اللي جعل على أنه سائقي السيارات لا يتمتعون بالتقاعد، لا يتمتعون بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فيما يرجع للمرض ولا في الحوادث اللي تتطرا لهم من الناس اللي تيتعداو عليهم بالليل أو بالنهار.

ولهذا نسائل السيد الوزير عن الاجراءات اللي تتنويها وزارة الداخلية باش تنظيم هاذ القطاع هذا، باش يكونوا الناس المأجورين فيه تيستفدوا بنفس الاستفادة اللي تيستفدوا بهم الإخوان تاعهم عمال القطاعات الأخرى.

وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة عن هذا السؤال، فليتفضل

السيد وزير الداخلية :

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة لقطاع النقل فعلا هو الشريان ديال الاقتصاد. بالنسبة للقطاع ديال النقل بالسيارات ديال الأجرة، فكان التوجه الأول ديالو توجه اجتماعي صرف، بحيث المقاييس التي تأخذ بعين الاعتبار لمنح امتياز ديال سيارة الأجرة كان كيمشي على أسس اجتماعية والآن

أصبح يتوجه شيئا فشيئا وهذا طبيعي لتوجه اقتصادي، بحيث السائقين ديال سيارة الأجرة عدد بهم لا يستهان به بدا يستفيد هو نفسو من الامتياز ديال استغلال السيارات ديال الأجرة.

بطبيعة الحال ما كاينش واحد الدفتر ديال التحملات فعلا خاص بهذه النوعية ديال العاملين والمستفيذين من الرخص ديال سيارة الأجرة، رغم عدم وجود هاذ كناش التحملات خاص، فالعلاقة مابين السائق ومابين المستغل أو المستفيذ من الرخصة ديال سيارة الأجرة هو كيطيح تحت الطائلة ديال قانون الشغل بطبيعة الحال، ولهذا وجود هاذ القانون والمسطرة اللي هي موجودة داخل المملكة كتخول لو أنه يستفيذ من كل الامتيازات اللي كيخولها قانون الشغل بالنسبة للشغيلة المغربية.

أنا أعتقد أن وزارة الداخلية ماشي بانفراد ولكن مع وزارة النقل ومع الحكومة ديال صاحب الجلالة ككل كيخص يكون واحد التوجه ديال التفكير في قطاع النقل بالفتح ديال إمكانية الاستغلال أكثر والتأهيل للاستفاذة على قواعد اقتصادية حتى يكون هذا الشريان الاقتصادي اللي هو قطاع النقل كيعرف واحد النوع ديال السيولة وواحد النوع ديال التفتح، وواحد النوع ديال التطور. اللي كنحاولو نعملو الآن هو أنه أكبر عدد ممكن من الناس اللي هم كيعملوا كسائقين ديال السيارة واللي عندهم رخص ديال الثقة يستفيذوا هما بانفسهم من الامتياز ديال سيارة الأجرة باش وزارة الدخلية ما تبقاش كتحتكر لوحدها هذا القطاع، تقرر بأنه يكون واحد النوع ديال اللاتمركز، بحيث القرارت ديال منح امتيازات تتخذ الآن على صعيد الولايات وعلى صعيد العمالات، بالتشاور مع القطاعات التي يهمها الأمر ومع المنتخبين حتى يكون المركز ديال القرار يقترب من المركز ديال الاحتياج الفعلي، وأنا أعتقد بأنه ما تيخصناش نهائيا حنا مستعدين نعاضدو السائقين اللي ما كيستفيدوش من الامتيازات اللي كيعطيها القانون نساعدوهم باش حتى هما يكونوا كيتغطاو بالضمانات اللي كيعطيها القانون والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار؟

نتنقل إلى القطاع السياحي بسؤال حول استغلال بعض الدور العتيقة للخدمات السياحية للمستشارين المحترمين السادة عبد القادر النميلي، عمر الجزولي، أحمد بومكوك وأحمد بنا فليتفضل أحد المستشارين لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد القادر النميلي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة الاخوان المستشارين المحترمين،

إن ظاهرة الاستثمار تاع بعض الأجانب في الدور العتيقة واللي تنسميوها كذلك الرياضات في تزايد مستمر في واحد العدد ديال المدن المغربية، وخاصة منها المدن التاريخية. كانت هذه الدور وهذه الرياضات في البداية تستغل كمساكن خصوصية للعطل وللتقاعد، ولكن من بعد رجعت هذه المنازل هذه وهذه الدور وهذه الرياضات تستغل كفنادق وكفنادق خصوصا، ولكن بطريقة سرية، وهاذ أرباب هذه المنازل هذو اللي تنسميوهم بالفرنسية **Les maisons d'hôtes**. هاذ أرباب هذه المنازل ما تيؤديوش الواجبات اللي هي تيخصها تؤدي لامن ضرائب ولا من ضريبة ديال الإقامة إلى غير ذلك. اذن هاذ الديور اللي هما كاينين، الديور ديال الإيواء، هاذ الاستثمار فيهم عندو واحد العدد ديال الإيجابيات، الإيجابية الأولى وهو أنه هاذ الناس اللي هما تيستغلوا هذه الدور سواء كانوا أجانب أو تيستغلوهم الآن حتى المغاربة اصبحوا **أولا** تيحافظوا لنا على الارث ديالنا الثقافي والمعماري والهندسي هذا الإجابية الأولى لأنه كان في غالب الأحيان هذه الديور وهذه الرياضات كانوا عرضة للضياع وللتجزئة وللتلاشي، لأنه في غالب الأحيان العائلات اللي هما تيورثوا هاذ المنازل هانوا ما تيمكنلهمش باش يقوموا بالترميمات اللازمة اذن تيصبحوا هاذ الدور كلهم عرضة للتلاشي.

اذن الإيجابية **الثانية** وهي الصيانة فرصة كذلك لواحد العدد ديال الصناع التقليديين اللي هما تيشتغلوا باش عاود ثاني يردوا هذوك المنازل كيف كانوا في ما قبل، اذن تيقوموا بالترميم اذن كاين واحد العدد ديال فرص الشغل بالنسبة للصناع التقليديين.

ثالثا نظرا لضعف الإيواء مثلا في مدينة مراكش لقلة الاستثمارات الآن في الميدان السياحي تنشوفو بأنه هذه الدور تيلعبوا واحد الدور مهم في الإيواء، وكاين الآن ما يقرب من **1500** سرير اللي هي متوفرة

على طريق هذه المنازل. إذن مهم جدا خاصة والحمد لله القطاع ديال السياحة تيعرف واحد التزايد مهم، ولهذا هذه الدور تيلعبوا واحد الدور جد.

رابعا من بعد الترميم ديال هاذ المنازل هنو تيتخلق واحد العدد ديال الفرص ديال الشغل بالنسبة لواحد العدد ديال المنظفين والسائقين والطباخين إلى غير ذلك. اذن مهم جدا باش هاذ الناس هانو خصهم يتشجعوا وفي مدينة مراكش مثلا حنا تنشجعو هاذ الناس اللي هما تيقوموا بهذه العملية، إلا أنه تيخص هاذ الناس كذلك يقوموا بأداء الواجبات ديالهم لأنه أصبحوا الآن تيخلقوا واحد النوع ديال التنافسية مع الفنادق مع أرباب الفنادق تيتشكاوا منهم لأنه ما تيخلصوش الواجبات لأنه هاذ الناس ماشي معفيين ما عمرهم خلصوا شي حاجة.

خامسا أنه بالنسبة للمطاعم كذلك حتى المطاعم التقليدية اصبحوا هاذ الناس يقوموا حتى هما بواحد العدد ديال المأدبات ديال الغذاء والعشاء إلى غير ذلك وأصبحوا أرباب المطاعم اللي تيخلصوا الواجبات هانو أصبحوا منافسين ديالهم اللي تيطالبوا باش هاذ الناس حتى هما يخلصوا الواجبات ديالهم، إذن كاين كذلك حتى هاذ الناس رجعوا تيتعاطوا للبيع والشراء للمنتوجات ديال الصناعة التقليدية. اذن حتى كاين موالين البزارات حتى هما تيتشكاوا من هاذ العملية.

إذن اللي تنطالبو حنا من الوزارة المحترمة والسيد الوزير هو أنه هاذ الناس يتصنفوا قانونيا ويؤدوا الواجبات ومرحبا بهم ماكاين حتى شي مشكل، تنعرفو خاصة أنه مثلا بلد الاسبان ما انتعشت السياحة في اسبانيا إلا بهاذ Les maisons d'hôtes و-Les pensions de fa milles هاذ الشي راه هو معروف، اذن هاذ الشي مهم جدا وتنتمناو على الله أنه ان شاء الله الوزارة تأخذ التدابير اللازمة باش هاذ الناس يؤدوا الواجبات ديالهم، وبغينا كذلك من السيد الوزير على أنه حتى هنوك الفنادق اللي هما غير مصنفة يصبحوا حتى هم مصنفين ويؤدوا حتى هم الواجبات لا سيما وأنه كاين واحد الانتعاش ديال السياحة مهم جدا، خاصة في الجنوب في المغرب ككل، ولهذا هاذ الناس عندهم باش يمكن يسدوا هذه المبالغ ديال الدولة.

وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير السياحة فليتفضل.

السيد حسن الصبار وزير السياحة :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

أولا تتشكر السيد المستشار على السؤال ديالوا وعلى التوضيحات اللي هي حقيقة الإجابة اللي كنت غادي نقول حيث أن نبين الأهمية ديال هذه الدور وخاصة في تنويع المنتوج السياحي المغربي وفي زيادة الطاقة الإيوائية، حيث أنه كما قال في مراكش كاين تقريبا 1500 سرير من هاذ النوع وفي الناحية ديال ورزازات ( ) والقصور كذلك ودور الضيافة وبعد الرياضات اللي كذلك تصلحوا على الطابع المغربي تمكنت باش الطاقة الإيوائية تضاعف 2 مرات على ماهو موجود اللي هو مصنف، والوزارة ديال السياحة قامت بتقديم واحد المشروع ديال مرسوم لتحديد مواصفات تصنيف هذه المؤسسات اللي صادق عليها المجلس الحكومي المنعقد خلال شهر نونبر سنة 1999، ونظرا للأهمية اللي تيعطيها جلالة الملك حتى للتصنيف والرفع من مستوى الخدمات فوزارة السياحة وضعت مشروع قانون اللي تيصنف جميع المؤسسات ديال الإيواء بما فيها الدور ديال الضيافة بما فيها القصور بما فيها الفنادق الغير مصنفة وكذلك هاذ الخيام والقصور. وهذه العملية غادي تمكن لنا أولا باش ندفعو بالتجديد ديال وسائل الإيواء التجديد ديالها وغادي تمكن لنا كذلك باش غادي نضاعفو 2 مرات الطاقة الإيوائية اللي هي موجودة حيث أنه لما تنقولو عندنا 90 ألف سرير، وتنشوفو بأن الوفود ديال السواح الأجانب تقريبا اللي واصل 2 الملايين و500 ألف تيتساءلوا الناس فين تيمشيو هاذ السواح، ولكن في الحقيقة راه تيستعملوا وسائل أخرى ديال الإيواء وعندنا اليوم ما يقارب 180 ألف حتى 200 ألف سرير، ولكن تيخصها تتجدد، وهاذ المشروع ديال القانون ان شاء الله ملي يخرج للوجود غادي يمكن لنا باش نضاعفو هاذ الطاقة الإيوائية.

من الناحية ديال قضية الأمن، من الناحية ديال الضرائب فهذه مسألة اللي تتهم السلطات المحلية والإدارة ديال الأمن، لأنه مصنفة أو

غير مصنفة التصريح تيخصو يقوم به وكذلك وزارة المالية عليها باش تقوم بالواجب ديالها لأن أي واحد تيتاجر والإتيكون مسجل في السجل ديال الضرائب. وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر النميلي :

شكرا السيد الوزير،

السيد الرئيس،

اخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

غير التعقيب ديالنا فهو غير بعض الإيضاحات اللي هي بغينا نضيفوها في هذا السؤال ديالنا وتنشكر السيد الوزير اللي هو تفهم السؤال ديالنا وتفهموا مزيان غير بغينا نضيفو له بعض الإيضاحات اللي حتى هي خصنا نكونو على بينة منها وهو هذه الدور اللي هما تيعملوا هاذ المهنة وهما تيعملوها كسريين فخصنا باش نكونو على اطلاع بهم لامن طرف الأمن اللي هو البوليس ولامن طرف كذلك السلطة المحلية اللي هي خصها تدير التتبع ديالها باش الدولة ما تضيعش في هذوك المداخيل اللي هما ما تيأديوهمش هاذ المحلات اللي هما مثلا تيعملوا هاذ الديور اللي هما عدة مسائل اللي خصنا نكونو على بينة منها. كاين عندنا مشكل ديال المنتوج ديال الصناعة التقليدية اللي هو تيتجروا فيه وهاذ المشكل ديال منتوج الصناعة التقليدية حنا تنقومو بواحد الاحصاء ديال ذاك الشي اللي تيتصدر ديال المنتوج ديال الصناعة التقليدية هم كذلك تيروجو كذلك حتى في منتوج الصناعة التقليدية تيخصنا مثلا هذاك الشي اللي تاهو تيمشي سري راحنا تنقومو بواحد الإحصائيات على كل شهر ديال أشنو خرج في المنتوج ديال الصناعة التقليدية اللي هو تندعمو به مثلا الاقتصاد ديال بلادنا، واللي هو تيتعرف أشنو خرج من هذا المنتوج، كذلك العمال اللي هما تيعملوا، واللي هما تيدوزوا واحد الفترة بحال تنقولو وجبات، ما دايرين لهمش المسائل القانونية ديالهم باش يتسماو عمال خدامين رسميين تيخصنا حتى هم يكونوا مثلا تنعتنيو بهذوك العمال اللي مثلا تيدوزوا هذوك الفترات.

إذا كانوا هذوك الدور عندهم مسائل قانونية غادي يمكن لهم باش غادي يكونوا جميع الوسائل القانونية تيؤديوها وجميع المسائل القانونية تيكونوا مثلا حتى هما محميين من طرف المسائل القانونية، وكذلك هذوك الناس اللي تيخدموا معهم أو هذاك الشي اللي تيعملوا في هذوك الدور، تيخصهم باش يبقى جميع المسائل اللي هي تضيع فيها الدولة وكذلك تيضيع فيها حتى الجماعات المحلية تيخص باش تحل المشكلة ديالهم في أقرب وقت ممكن.

وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، هناك تعقيب للسيد الوزير.

السيد حسن الصبار وزير السياحة :

حنا متفقين قانون التصنيف راه غادي يخرج ولكن راه هاذ الشي ما تيمنعش باش السلطات المحلية والجماعات المحلية تقوم بالعمل ديالها وتحصيهم وتقبض المداخيل اللي هي واجبة عليها. واللي بغيت نقول أنا إضافة لما جاء في التدخل ديال السيد المبتشار وهو أن الدولة ما ضيعاش لأنه هاذو وخا تيتاجروا في الصناعة التقليدية أو تيخدموا العمال، فهذا كلشي يؤدي بالعملة الصعبة، تيمكن لنا وهنا عندنا كذلك الإحصائيات، لأنه لما تيجي عندو la commission ديالو اللي تيؤدي في الخارج تيخليها واللي تيدخر راه لازم باش يؤدي الماكلة تتخذ منها لأن الصناعة التقليدية تتشرى ولكن تيولي حتى هو تاجر ولهذا خص هاذ الشي خصو يضبط بخصوص القانون ديال التصنيف، اللي هو من اختصاص من وزارة السياحة، فمشروع ديال القانون راه مطروح وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير، دائما مع قطاع السياحة، حول الاعتناء بشواطئ الشمال وانقاذها من التلوث.

نقطة نظام؟ تدخل؟

المستشار السيد عادل المعطي :

أشار الأخ السيد المستشار المحترم في البداية ديال الجلسة أن المشكل ديال الوقت مع الأسف السؤال ديالنا في الأسبوع الفارط بقي

حتى للستة وما مرش، الآن السؤال ديالنا وصلت الستة كذلك ما مرش، وتنتأسفو السيد الرئيس لكون هذا السؤال بقي الاسبوع الفارط من الاسبوع الفارط باش يتبرمج، إلا أنه تيتبرمج عاود في الأخير رغم أظن أن الفريق الديموقراطي غير ممثل في المكتب ولهذا ما كاينش اللي يدافع عليه باش يمكن لو يبرمج السؤال ديالو ضمن الأسئلة الأولوية. ولهذا أنا أعتذر للسيد الوزير لأن ما يمكن ليش بصفة نهائية أنني نلقي مرة أخرى هذا السؤال. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

أنا ما تنشوفشي مسؤولية المكتب في هاذ الترتيب، لأن هذا الترتيب يقع على حسب التاريخ اللي تيوصل فيه السؤال أو على حسب الوزراء هذا هو، ما عندناش شي ترتيب في المكتب. المسؤولية ما عندناش في المكتب ديال هذا الموضوع.

المستشار السيد عادل المعطي :

..... أنه يتوخر إلى هذا الأسبوع، تبرمج هاذ ماشي مشكل دابا الآن ما اصبحناش في المشكل ديال المكتب ولكن المكتب اخذاه على أساس أنه هذا السؤال تبرمج لهذا الأسبوع. مع الأسف أن الوقت القانوني اللي مخصص للأسئلة الشفهية هاهو انتهى مع الستة لا يعقل أننا نجيبو وزراء والموضوع ديال الأسئلة الشفهية وهو تنوير الرأي العام ماشي هو المحاورة مع الوزراء، لأن الوزراء يمكن لنا نرسلو لهم أسئلة كتابية، ولهذا لا يعقل للمرة الثانية أن يقع مشكل بحال هذا، اذن ما كاين لاش نطرحو أسئلة لأن غادي نكونو تنطرحوها خارج الحصة اللي هي مخصصة للسادة المستشارين وكذلك لا يعقل أننا نجيبو السادة الوزراء ويبقوا جالسين حتى للستة والسادة المستشارين ما يمكن لهمش يلقوا الأسئلة ديالهم، ولهذا أنا ما تنقول شاي بأن المسؤولية ديال المكتب اللي هي حاصلة لأن هذا سؤال توخر من الأسبوع الفارط على أساس يتبرمج هنا هو علاش قلت أنه ربما الآن الفريق الديموقراطي غير ممثل في المكتب وتبرمج الأسئلة ديالو دائما في آخر الجلسات. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

كنظن أن السبب ماشي هو عدم تمثيل الحزب الديموقراطي في المكتب، لحل هذا المشكل يجب أن نتفق جميعا على التقليص من عدد الأسئلة، فكثرة الأسئلة هي التي يكون ضحيتها بعض المستشارين اللي هما في آخر اللائحة. صافي السي المستشار الخطاب فهمناه وسجلناه.

المستشار السيد عادل المعطي :

... نبقاو نطيحو في نفس الغلطة اللي تنطيحو فيها في واحد العدد ديال الجلسات، ولهذا احتراما لا للسادة المستشارين والسادة الوزراء هذا هو علاش تنلح أنه السيد المستشار المحترم ملي أشار في البداية ديال الجلسة على الأسئلة الشفهية راه كان على حق وتنضيعو أكثر من الحصة الزمنية المخصصة لكل سؤال، ولهذا تنتحرمو حنا من الأسئلة وتيتحرمو بعض السادة المستشارين من طرح الأسئلة ديالهم لتنوير الرأي العام، ولهذا ننادي مرة أخرى أن المسطرة والمدة الزمنية تكون محددة ومقننة باش يتاح للسادة المستشارين كلهم باش يمكن لهم يلقوا الأسئلة ديالهم وإلا المكتب يبرمج على حسب الإمكانيات اللي يمكن يمشي فيها 5 أو 6 ديال الأسئلة وغادي نكونو ارضينا يعني الجميع، وغادي نكونو مشينا في نفس الاتجاه. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

غادي نراجعو هذه المسطرة ان شاء الله. اذن قلنا السؤال الموالي يتعلق بالاعتناء بشواطئ الشمال وانقاذها من التلوث للمستشار المحترم السيد محمد بوراس، فليتفضل.

المستشار السيد محمد العربي بوراس :

السيد الوزير،

اخواني المستشارين،

يعتبر المغرب من البلدان المتوسطة التي حباها الله بشواطئ جميلة وشاسعة ساهمت بكثير في اغناء المنتوج السياحي الوطني، من هنا تطرح ضرورة الإعتناء بها وصيانتها وحسن تدبيرها من باب المحافظة على المكانة التي يحتلها المغرب على سلم الدول السياحية في العالم.

وتعد شواطئ مارتيل والمضيق وطنجة وأصيلا والعرائش من أهم شواطئ الاصطياف للجهة الشمالية ولو تمت العناية بها لأصبحت من المعالم السياحية التي ستستقطب السواح الأجانب خاصة الأوروبيين منهم وبالتالي ستنافس اسبانيا في ميدان السياحة الشاطئية على

اعتبار مواقعها المتميزة على البحر الأبيض المتوسط وجزء من المحيط الأطلسي، وهي نفس المواقع الجغرافية التي توجد بها أكبر المنتجعات السياحية الاسبانية.

لكن واقع الحال يظهر أن هذه الشواطئ تعاني من الإهمال وتراكم الأوساخ وغياب المرافق لدرجة أنها أصبحت منطقة ملوثة تشكل خطرا على روادها.

ومن هنا نسائلكم السيد الوزير المحترم، ماذا ستقومون به للنهوض بالسياحة الشاطئية بالمغرب بصفة عامة وبمنطقة الشمال بصفة خاصة؟ وماهي مخططاتكم في هذا الشأن؟

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد حسن الصبار وزير السياحة :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

جوابا على سؤال السي المستشار المحترم السي محمد العربي بوراس بغيت باش نأكد بالفعل بأن السياحة الشاطئية تحظى بعناية واهتمام كبير، بحكم المؤهلات اللي تتزخر بها البلاد ديالنا في هذا المجال وكذلك المردودية ديالها اللي داخلة تقريبا 60 حتى 65% من المردودية ديال السياحة، غير أن استغلالها تيبقى دون المستوى اللي تنطمحو له خصوصا في المناطق الشمالية، بفعل مشاكل التلوث والاستغلال العشوائي اللي تكلم عليه السيد المستشار وهذا نظرا لكون آفة التلوث ظاهرة حضارية جديدة فإنه أصبح من الضروري إيلاء العناية اللازمة لكل المرافق السياحية في الشواطئ والمآثر والمعالم والأماكن الترفيهية والاستجمامية اللي تتشكل محور النشاط السياحي وذلك من خلال السهر على تنظيفها وصيانتها بصفة دائمة لما في ذلك من انعكاسات إيجابية على القطاع السياحي.

وفي هذا الإطار ووعيا من الوزارة بالمشاكل اللي تيطرحها التلوث في المواقع اللي يتوافد عليها السياح وخصوصا الشوطئ وما يترتب على ذلك من مساس بجودة المنتوج السياحي الوطني، فالوزارة تعمل جاهدة وبتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الشأن من أجل المحافظة على نظافة الشواطئ والصيانة ديالها.

وفي هذا الصدد لا بد باش نؤكد أن تنحثو أولا الجماعات المحلية باش يخصصوا جزء من مداخيل الرسوم على الاقامة بالمؤسسات الإيوائية اللي تستفد منها الجماعات المحلية لصيانة وتنظيف الشواطئ كما هو الحال بأكادير، علاوة على مساهمة المستثمرين والشركات ذات الاختصاص في السياحة في هذا المجهود. وعدة ديال المستثمرين عندنا معهم عقد حتمنا عليهم يساهموا في الصيانة ديال الشواطئ.

وعلى صعيد آخر لا بد باش نذكروا بأن البرنامج ديال وزارة السياحة، اللي هو برنامج متكامل يهدف إلى النهوض بالسياحة الشاطئية، وذلك من خلال إحداث محطات سياحية جديدة مندمجة تكون في مستوى ماهو موجود لدى دول المنافسة وبالخصوص في الشمال كاين السعيدية، راس الماء ومحطة خميس الساهل بالعرائش. وذلك على أساس إشراك القطاع الخاص في مختلف مراحل بلورة هذه المحطات. وموازاة مع ذلك أعدت الوزارة برنامجا قصد إعادة ملء شاطئ طنجة وأكادير بالرمال وذلك بتنسيق مع وزارة التجهيز وبتعاون مع خبراء دوليين حيث تم ابرام اتفاقية شراكة في هذا الشأن مع كل الفعاليات المعنية اعتبارا لكون هذا المشروع تيطلب رصد إمكانيات مالية ضخمة.

كما أنه لا بد باش نشيرو إلى العملية اللي من أجل نظافة الشواطئ، اللي أشرفت على انطلاقها وتنظيمها والسهر عليها صاحبة السمو الملكي الأميرة للاحسناء، واللي غطت جميع الشواطئ المغربية. اذن كاين واحد المجهود لصيانة هذه الشواطئ.

وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير، هل هناك تعقيب للسيد المستشار؟ فليتفضل.

المستشار السيد محمد العربي بوراس :

السيد الرئيس،

أولا أشكر السيد الوزير على هذا الوضوح، غير غادي نقول كلمة واحدة باش نكون وجيز، غير أطلب من السيد الوزير التنفيذ ديال هذه

الوعود اللي سمعناها من قبل لأن الشواطئ ديالنا راه كتوجد في واحد الحالة يرثى لها وعلى أننا في موسم الصيف إن شاء الله هو أن الشواطئ ديالنا محتاجة لهذا التطهير عاجلا. وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، ننتقل إلى قطاع التربية الوطنية بسؤال تقدم به المستشاران المحترمان السيدان محمد بلعباس حسون وعبد اللطيف أبدوح حول مصير التزام وزير التربية بتسوية وضعية حراس الخارجية والداخلية، الكلمة للسيد المستشار لطرح سؤاله أو أحد المستشارين لطرح السؤال .

المستشار السيد محمد بلعباس حسون :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

من حسن الصدف أن السؤال الشفوي الذي سبق أن وجهته والأخ سيدي عبد اللطيف أبدوح في غضون أكتوبر 1998 من أجل الإلحاح على تسوية وضعية الحراس العاملين للخارجية والداخلية وتأجل سابقا لأسباب موضوعية وتأجل لاحقا للظاهرة المبطئة التي أخذت تعرفها أشغال جلسة الأسئلة الشفوية. ولحسن الصدف أن الجواب عن هذا السؤال يحضر بعيد المصادقة عن النصوص الأولى المتعلقة بالبدء في إصلاح المنظومة التربوية وفي جو ما أفضى إليه حوار الحكومة مع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد والاجتماع منذ نحو ثلاثة أسابيع وما أسفر عنه ذلكم الحوار من علاج لأهم ماتم الحوار حوله، وضمن ذلك عنصر الترقية الداخلية.

ومن دون شك أن الحيف الذي لاحق حراس الخارجية والداخلية العامين وجمد وضعيتهم بسبب مرسوم 85 غير غائب عن بال الجميع، خصوصا السيد وزير التربية المحترم الذي سبق أن أعطى وعدا كريما في جواب مماثل لسؤال مماثل لاستدراكه من خلال إصلاح مرسوم أكتوبر 85المتعلق بالنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية.

وحين أنه مرت على ذلكم الجواب المبشر سنتان فإن القصد من طرح السؤال مرة أخرى هو الاستحثاث للوصول إلى علاج أسباب طرحه التي ما تزال قائمة، خصوصا وأنكم السيد الوزير قد وعدتم بإصلاح الخلل الذي يجحف بحق الحراس العامين وأكدتم العزم على رفعه من خلال جوابكم في 12 - 5 - 98. وبدون شك فإن جوابكم المبشر أيضا في هذه المناسبة سيجعل فئة الحراس العامين يتنفسون الصعداء بعد طول انتظار، ونتمنى أن تكون الفرصة قد يسرت لكم ادخال السرور عليهم من خلال الإنصات إلى جوابكم عبر وسائل الإعلام اللي ما بقاتش الان. ولكنه الجواب غادي يوصل إن شاء الله خصوصا وأنه مستخلص من اتجاه الحكومة هو الانصاف الشامل لسائر شرائح الوظيفة العمومية الذي لا ينبغي أن يستثنى منه الحراس العامون للداخلية والخارجية استنادا إلى خلل واقع في مرسوم 1985.

شكرا السيد الرئيس، حضرات الإخوان، شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل،

السيد اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

لقد مر، السيدان المستشاران، على الجواب الذي ألقيته ردا على سؤال تفضل أحدكما بطرحه علي يوم 12 ماي 1999 سنة واحدة وليس سنة ونصف كما ورد في نص السؤال الحالي. ومنذ ذلكم الحين لم نقف في وزارة التربية الوطنية موقف المتفرج، بل بادرنا إلى تقديم بديل للحالة التي عليها السادة حراس الداخلية والخارجية.

وتجلت مبادرة الوزارة هذه في تقديم مشروع مرسوم يهم النظام الأساسي لموظفي الوزارة بما فيهم طبعا هيئة الحراسة التربوية، وسهرنا على أن تتيح مقتضيات هذا المشروع امكانيات أفضل للترقي للسادة الحراس، اذ سيتمكنون ولأول مرة من الترقية إلى السلم 11، وكما هو في علم الجميع فإن هذا المشروع بين يد الفرقاء الاجتماعيين منذ مدة، وننتظر بفارغ الصبر الخوض في مناقشته معهم في إطار الحوار القطاعي.

وفي انتظار هذا التحول الجدري المنشود، أكد بالطرق الحالية المفتوحة في وجه فئة حراس الخارجية بخصوص ترقيتهم وهي ثلاث :

- الترقية بالشهادة.

- الترقية بالامتحان.

- الترقية بالاختيار.

ففيما يخص الترقية بالشهادة، تسلمنا 77 طلبا للإدماج في السلم 10 الدرجة الأولى، وتمت تسوية وضعية 55 منها، أما الحالات الباقية وعددها 22 فإن المصالح منكبة على معالجتها بتنسيق مع مديرية الميزانية بوزارة المالية.

وفيما يخص الترقية بالامتحان سأكتفي بالكلام عن المرتبتين في السلم 9 الدرجة الثانية الذين قضوا 4 سنوات من الخدمة بهذه الصفة، علما بأن هناك كذلك المرتبتين في سلم 8 والمرتبتين في السلم 7 الذي يعنيهم الأمر. بالنسبة للمرتين في السلم 9 همت العملية 33 مرشحا للئ 17 منصبا.

أما فيما يخص الترقية بالاختيار، فأذكر أن الترقية همت الجميع في يوم 31 دسمبر96 طبقا لمقتضيات الحوار الاجتماعي وستهم كذلك المتبقين ابتداء من ذلك التاريخ إلى غاية 31 دسمبر 99. وأود السيد الرئيس أن أتوجه بالشكر إلى السيدان المستشارين على تذكيرهما بالموضوع وأود كذلك أن سمحتم أن أؤكد لهما أن همهما هو همنا في وزارة التربية الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم فليتفضل.

المستشار السيد محمد بلعباس حسون :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حضرات الإخوان،

أولا شكرا السيد الوزير على جوابه أولا اللي مدقق وموجه بطبيعة الحال للمعنيين بالأمر. واحنا أبدا ما كتسمح لنا نفسنا أننا نتصورو أن وزارة التربية الوطنية، خصوصا في عهد السيد الوزير المحترم وأسمى هنا الأستاذ مولاي اسماعيل أنه ما يمكنش لنا يجي إلى ذهننا أنه غادي الوزارة تقف موقف المتفرج. ولكن اللي جعلنا ولربما حتى للتذكير أنني لما طرحت السؤال لأول مرة قلت أن هذا السؤال كأنني توقعت أنه لا يمكن أن يطرح لأول مرة، ماحد الموضوع ما تعالج شاي راه يمكن يطرح أكثر من مرة ويتطرح أكثر من جهة.

وكان وعد السيد الوزير كان حقيقة اعطى الفرحة لهذه الشريحة، ولذلك ربما من باب الصبر ديال هذه الشريحة يكاد ينفذ، خصوصا وأنهم كيشوفوا الزملاء اللي عندهم نفس المؤهلات واللي عندهم نفس المستوى، كيصيبوا راسهم في العملية ديال الترقية ولو بالمواصفات اللي شار إليها السيد الوزير ميسرة لهم، ولكن هذو مقيدين بالقضية ديال المرسوم والمرسوم هو بطبيعة الحال عندو صفتو الشمولية.

ولذلك السيد الوزير حنا كنتمناو أنه على يدكم في هذه الفترة يتأتى إصلاح النقائص والاختلالات اللي كاينة في هذا المرسوم، ويتعجل بصفة خاصة لعلاج مشكل الحراس العامين ديال الخارجية والداخلية ويتدارك الأمر ديال الترقية ديالهم لأنهم أولا فئة ماشي كبيرة ولأنهم كما أكدنا جميعا وأكدتم معنا أنه كاين واحد الحيف كيعانوا منو حتى نفسيا فلنتدارك الأمر بالنسبة لهم. وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :

سيدي الرئيس،

ما أود أن أذكر به هو أنني شخصيا لا زلت على وعدي، وسأقوم بكل مافي وسعي لإنهاء هذه المشكلة ولكن أذكر في نفس الوقت بأن الأمر يهم النظام الأساسي لرجال التعليم برمتهم. والوثيقة التي تتطرق إلى هذا الموضوع هي بين يد الفرقاء الاجتماعيين، فحبذا لو استطعنا الاسراع بالبث في هذا الموضوع حتى نرضي كل من يرغب في تحسين أوضاعه الاجتماعية والإدارية بوزارة التربية الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الشبيبة والرياضة حول واقع المخيمات الصيفية للمستشارين المحترمين السادة عبد الصمد عرشان، سعيد أوخيا محمد تضومانت، والحاج الطاهري، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الصمد عرشان :

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

لا يخفى عليكم أن المخيمات تعد محطة تربوية ومؤسسة من مؤسسات الناشئة الإجتماعية الغير الإلزامية التي تعود الطفل على نظام حياتي يومي، ويساهم في تنشئة الطفل تنشئة سليمة وتكوينه تكوينا قويما، ونظرا للدور المهم الذي تلعبه هذه المخيمات وجب إيلاؤها العناية والرعاية الخاصتين بهذا القطاع من تجهيزات وامكانيات مادية وبشرية.

إلا أن الواقع الحالي للمخيمات يعكس بالوضوح والملموس اختلالات بينة تتجلى أساسا في ضعف البنية التحتية كقلة التجهيزات، خيام بالية وضعف التأطير التربوي وانعدام الدعم المادي الكافي الذي تجسده ضآلة المنحة المقررة 15 درهم لكل طفل من لدن الوزارة. كل هذه الظروف والمؤشرات تدل على انعدم الحس الاجتماعي الذي تهلل به وتدعيه حكومة التناوب.

وفي هذا الصدد أسألكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تود الوزارة اتخاذها لكي تمر المراحل التخييمية لصيف 2000 في أحسن الظروف والأحوال؟. وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة، فليتفضل.

السيد أحمد الموساوي وزير الشبيبة والرياضة :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر أولا السادة المستشارين الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال في أوانه، ووزارة الشبيبة والرياضة بصدد التهييء الفعلي لموسم التخييم لهذه السنة، إنشاء الله.

فيما يخص بعض المعطيات المتعلقة بما قامت به حكومة التناوب، السيد المستشار المحترم من خلال وزارة الشبيبة والرياضة سأعطيكم رقمين، في سنة 97 تم التخييم ل 17 ألف طفل، في السنة الماضية تم التخييم ب 40ألف طفل وهذه أرقام رسمية.

من أين جاء هذا التقدم في هذا الميدان؟ جاء تبعا لسياسة جديدة ومركزة أدت إلى فتح عدد من المخيمات خلال سنة 98، كما تم فتح ثلاثة مخيمات خلال السنة المنصرمة ومنها مخيمات مهمة التي كان قد تم إغلاقها منذ مدة ومن بينها مخيم تغزوت المشهور.

خلال هذه السنة سيتم فتح ستة مخيمات إضافية، مما سيجعل الطاقة الإيوائية لهذه المخيمات ترتفع ب 14% أي ب 1400 سرير التي سيتفيذ منها 6000 طفل، كما تم اصلاح وترميم 12 مخيم وتم أيضا ربط مخيمين بالكهرباء.

أما فيما يخص التأطير وهو النقطة الأساسية في ميدان التخييم لأن السياسة التي رسمتها الوزارة في هذا الميدان ترتكز أولا وقبل كل شيء على التأطير أي تأطير الأطفال. يمكن لنا نزيدو في العدد ديال المخيمات ونزيدو في العدد ديال الفضاءات إلى آخره، ولكن أنا كنأكد أننا التأطير ديالهم هوالأساس ما يمكناش ناخذو أولاد الناس ونمشيو نخليوهم في البحر أو في الجبل بالآفات اللي يمكن تقيسهم، ولهذا الوزارة دارت واحد المجهود كبير فيما يخص التأطير، وهذه السنة تم تكوين 1700 مؤطر، بما فيهم المؤطرين ديال الوزارة الموظفين وبما فيهم أخذنا المؤطرين ديال الجمعيات التي تهتم بالتخييم.

أما حول سؤالكم فيما يخص السياسة المستقبلية فهناك ثلاثة محاور :

- **أولا** البحث على فضاءات جديدة، لازم أننا نوعو في الفضاءات ونكثرو منها باش نغطيو جميع المناطق وخاصة جميع الجهات بعد التقسيم الجديد للجهات اللي كنتمناو إن شاء الله بالمساعدة ديال المنتخبين والمساعدة ديالكم والسلطات المحلية وجميع الفعاليات والجمعيات إلى آخره، باش يكون عندنا مخيم كبير جدا على مستوى كل جهة.

- **النقطة الثانية** في هذه الاستراتيجية تشجيع التمويل الذاتي، وقمنا بواحد التجربة خلال سنتين وخاصة خلال السنة الماضية لأن هناك مؤسسات مثل الأبناك والمكاتب وكذا عندهم وسائل خصهم غير اللي يعطيهم الفضاءات والتأطير والوسائل اللي ما عندهمش هما اختصاص فيها يمكن لهم يمولوا الأطفال ديالهم الاقامة ديالهم والتخييم ديالهم، وهذه تجربة ناجحة أعطت الثمار ديالها العام اللي فات وغادي نمشو فيها إن شاء الله.

وهذا هو التمويل الذاتي.

- **ثالثا** بذل المزيد من المجهودات في تكوين المؤطرين، إن شاء الله السنة المقبلة غادي يكون مجهود أكبر وكنظن أن هذا هو الجواب على السؤال ديالكم.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الوزير. هناك تعقيب للمستشار المحترم فليتفضل.

المستشار السيد عبد الصمد عرشان :

لا، غير بغيت نشكر السيد الوزير على هذه الإيضاحات وهو في الحقيقة جاوبني على شطر من السؤال والشطر يتجلى في الشطر الثاني على الاستراتيجية ديال الوزارة، جاوبني عليها السيد الوزير، الشطر الأول يمكن ما جاوبنيش على السؤال ديالي كما طرحته.

أنا مع السيد الوزير إذا قال أنه تزادوا العدد ديال الأطفال اللي تيخيموا، ولكن ما جاوبنيش على التجهيزات والظروف اللي كيكونوا فيها المخيمات. أنا سألتكم على الخيام اللي بالية والتجهيزات اللي ما كاينينش، ماشي في المستوى هذا هو اللي ماجاوبنيش عليه السيد الوزير. أما الشطر الثاني أتلقاه بكل ارتياح. وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير التعقيب.

السيد أحمد الموساوي وزير الشبيبة والرياضة :

شكرا السيد الرئيس،

فعلا لما تنقولو كاين تحسن في العدد ديال الأطفال المستفيذين، ما بغيتش نطول السيد الرئيس. لازم أنه كاين المسايرة ديال الوسائل، فعلا أنا متفق معك كاين بعض الخيام قديمة ولكن هذا مخيم، بزاف الناس يقولوا لنا هاذ المخيمات وهذا ما يمكنش گاع تديرهم في الخيام وهذا.

هذا راه سميتو المخيم لا بد يكونوا نوك المخيمات وكنستعملو الوسائل المتاحة، المهم هو الأطفال يكونوا في أمن ويكونوا على خاطرهم، يكونوا ناشطين والتأطير يكون في المستوى.

أما ما بغيتش نعطيك الأرقام عندي هنا وواحد المجهود كبير دار فيما يخص الإيواء والخيمات والتأطير والوسائل وواحد العدد ديال الوسائل المادية اللي ضرورية لهاذ الشي، وفي نفس الوقت تم بناء مخيمات، هاذ الشي اللي تزاد زاه مبني يعني استثمار مهم بزاف، عندي الأرقام وعندي حتى التكاليف ديالهم وإن شاء الله أنا أضمن لك أنه في المستقبل يكون خير إن شاء الله.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الوزير،

آخر سؤال ولكن يتعلق بوزارة الصحة العمومية، الوزير غير حاضر وكذلك صاحب السؤال أظن، أجل، لم أتوصل بأي وثيقة بهذا الموضوع.

اذن شكرا للسادة الوزراء،

شكرا للإخوة المستشارين،

ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين
مصطفى عكاشة